

المخاض الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة ٣٧

الخميس، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي (نيجيريا)

أُفتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٣٥ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/74/35)

تقرير الأمين العام (A/74/333)

مذكرة من الأمين العام (A/74/272)

مشاريع القرارات (A/74/L.14 و A/74/L.15)

و A/74/L.16 و A/74/L.17)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للسنغال، بصفتها رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ليعرض مشاريع القرارات A/74/L.14 و A/74/L.15 و A/74/L.16 و A/74/L.17).

السيد نيانغ (السنغال) رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أشكر جميع الوفود، وأنتم شخصياً، سيدي الرئيس، على المشاركة في الآونة الأخيرة بصورة فعالة في الاجتماع الخاص للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر A/AC.183/PV.398). إن رسائل وبيانات الدعم التي تلقيناها تحدثت ببلاغة عن التزام المجتمع الدولي بدعم حقوق الشعب الفلسطيني وحل الدولتين باعتبارها السبيل الوحيد لبناء مستقبل يسوده السلام والعدالة والأمن والكرامة للفلسطينيين والإسرائيليين، وعن دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والرفض القاطع لجميع الإجراءات الأحادية الجانب، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية غير القانونية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبيّنة

الرجاء إعادة التدوير



1939041 (A)



فيما يتعلق بمستوطنات في الأراضي المحتلة...؛ و (د)... وكفالة... المساءلة، بما يتسق مع القانون الدولي.“
(A/74/L.15، الفقرة ١٣)

ويطلب مشروع القرار A/74/L.14 إلى لجنتنا، في ضوء مرور ٥٢ عاما على بداية الاحتلال الإسرائيلي و ٧٢ عاما على اتخاذ القرار ١٨١ (د-٢) في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، في جملة أمور، أن تضاعف الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء إطار متعدد الأطراف موسع لتنشيط الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين. ويدعو جميع الحكومات والمنظمات إلى التعاون مع اللجنة في أداء مهامها.

ويجدد مشروع القرار A/74/L.16 ولاية شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة لما تقوم به من عمل في تقديم الدعم الفني للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تنفيذ ولايتها ومساهمتها في زيادة الوعي الدولي بقضية فلسطين.

ويجدد مشروع القرار المتعلق بالبرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين التابع لإدارة التواصل العالمي، الوارد في الوثيقة A/74/L.17، ولاية البرنامج الخاص لمواصلة جهوده الرامية إلى دعم التوعية الإعلامية بالإسهام في تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وتأمل اللجنة أن تحظى تلك الأحكام، وغيرها مما ورد في النصوص، بتأييد ساحق من الجمعية العامة، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى التصويت لصالح مشاريع القرارات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لعرض تقرير اللجنة.

السيدة راز (أفغانستان) نائبة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

وستواصل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الدفاع عن تلك الحقوق والتوافق الدولي بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني. كما سنواصل إشراك ممثلي طرفي النزاع، الفلسطينيين والإسرائيليين.

وأود أن أعرض على الجمعية مشاريع القرارات الأربعة A/74/L.14 و A/74/L.15 و A/74/L.16 و A/74/L.17 المعممة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وجرى التشاور بشأن مشاريع القرارات مع المجموعات الإقليمية وأقرتها اللجنة بالإجماع. وتتعلق مشاريع القرارات الأربعة على التوالي بالدعوة إلى تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية، وولاية وعمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وأعمال شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة، وأنشطة البرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين التابع لإدارة التواصل العالمي. وتؤكد ثلاثة من مشاريع القرارات الأربعة مجدداً على الولايات المهمة التي عهدت بها الجمعية العامة إلى تلك الكيانات. وسمحوا لي أن أبرز على بعض النقاط.

يدعو مشروع القرار المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“، الوارد في الوثيقة A/74/L.15، وتماشيا مع أحكام الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، جميع الدول أن تقوم بما يلي:

”أ) عدم الاعتراف بأي تغييرات في حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي اتفق عليها الطرفان عن طريق المفاوضات...؛ (ب) التمييز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛ (ج) الامتناع عن تقديم العون أو المساعدة في تنفيذ الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، بما في ذلك عدم تزويد إسرائيل بأي مساعدة يُتوخى استخدامها تحديدا

على أرض متنازع عليها، ولكن كنزاع منبثق عن وجود دولة تحتل أرض دولة أخرى وتستعمرها وتضمها، في ظل ظروف قمعية وتمييزية. وتدعم اللجنة إطار عمل موسع متعدد الأطراف للمفاوضات والحل الإقليمي الشامل كالذي توفره مبادرة السلام العربية. كما تدعو اللجنة المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، إلى الاضطلاع بدور سياسي أكبر في عملية التوسط لإنهاء النزاع. وتدعو اللجنة إلى التحول من إطار إنساني إلى إطار لحقوق الإنسان، وتطالب بإنهاء الحصار الجوي والبحري والبحري الإسرائيلي المفروض على غزة منذ ١٢ عاماً.

واعترافاً من اللجنة بأن الوحدة بين الفلسطينيين أمر حاسم لإعادة توحيد غزة والضفة الغربية في ظل حكومة وطنية واحدة ديمقراطية وشرعية، فإنها تقدم دعمها للجهود الجارية للنهوض بعملية الوحدة.

وتحث اللجنة مجلس الأمن والجمعية العامة على كفالة التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمعايير الطويلة الأمد للسلام التي أعيد تأكيدها مؤخراً في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٧٣/١٩.

وتشدد اللجنة على مسؤولية الدول والكيانات الخاصة عن تجنّب الإسهام في انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني، لا سيما فيما يتعلق بإقامة مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وهي تتطلع إلى قيام مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بنشر قاعدة بيانات المؤسسات التجارية التي تضطلع بأنشطة في المستوطنات غير القانونية.

وتعتبر اللجنة أن القرارات الانفرادية التي تتخذها الدول الأعضاء بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارات في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس لاغية وباطلة. وتدعو اللجنة أيضاً الدول الأعضاء إلى إلغاء تلك القرارات واحترام الوضع

(تكلمت بالإنكليزية): يشرفني، بصفتي مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن أعرض على الجمعية العامة تقرير اللجنة السنوي الوارد في الوثيقة A/74/35. ويغطي التقرير التطورات المتعلقة بقضية فلسطين بالإضافة إلى تفاصيل عمل اللجنة في الفترة بين ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٩.

ويتألف التقرير من سبعة فصول. ويتضمن الفصلان الأول والثاني مقدمة التقرير واستعراضاً عاماً موجزاً عن التطورات السياسية الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشكلت التطورات المشار إليها سياقاً لبرنامج عمل اللجنة المتطور وأنشطتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ويوجز التقرير في الفصلين الثالث والرابع الولاية التي أسندتها الجمعية العامة إلى اللجنة، كما يتضمن معلومات عن تنظيم أعمال اللجنة خلال السنة.

ويستعرض الفصل الخامس أعمال اللجنة والأنشطة التي اضطلعت بها بالنيابة عن شعبة حقوق الفلسطينيين حول أربعة جوانب رئيسية من ولايتها؛ أولاً، حشد أعضاء السلك الدبلوماسي؛ ثانياً، رفع مستوى الوعي؛ ثالثاً، التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛ ورابعاً، بناء القدرات.

ويقدم الفصل السادس تقريراً عن أنشطة البرنامج الإعلامي الخاص لإدارة التواصل العالمي بشأن قضية فلسطين.

ويتضمن الفصل السابع والأخير من التقرير توصيات اللجنة إلى الجمعية العامة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك ما يلي. تحث اللجنة المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده من أجل تحقيق حل الدولتين، على أساس حدود عام ١٩٦٧.

وتؤكد اللجنة مجدداً على ضرورة إعادة صياغة النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، ليس كنزاع بين طرفين متساويين

في الشرق الأوسط والأونروا، من أجل تضافر الجهود وتأكيد المسؤولية الدائمة للمنظمة تجاه مسألة فلسطين من جميع جوانبها وفقا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتحث اللجنة أعضائها ومراقبيها وغيرهم على المشاركة بفعالية في برنامج أنشطتها كشكل من أشكال الدعم السياسي لحل قضية فلسطين وتحقيق حل الدولتين.

وأخيرا، تدعو اللجنة الجمعية العامة إلى إعادة تأكيد ولايتها اعترافا بأهمية دورها.

في الختام، أود أن أتمس تأييد زملائي لمشاريع القرارات الأربعة (A/74/L.14 و A/74/L.15 و A/74/L.16 و A/74/L.17) التي أقرتها اللجنة بالإجماع لكي تعتمدها الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم هذه الجلسة المهمة في الوقت الذي تجتمع فيه الجمعية العامة لمعالجة قضية فلسطين، ونعرب عن تقديرنا لنداءاتكم من أجل العدالة واحترام قرارات الأمم المتحدة الرامية إلى إنهاء هذا الظلم، وحل النزاع، وإرساء السلام والأمن الدائمين بين فلسطين وإسرائيل وفي منطقة الشرق الأوسط ككل.

ونحن ممتنون للدعم المبدئي والتضامن الحقيقي الذي قدمه المجتمع الدولي إلى الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الدعم الصريح لحقه في تقرير المصير.

وتؤكد البيانات التي وردت في هذه القاعات ومن العواصم في جميع أنحاء العالم، إلى جانب الرسائل الودية التي وردت في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أن هذا الدعم العالمي مرتبط بقيمتنا المشتركة وإيماننا بأنه لا يمكن التوصل إلى حل عادل إلا على أساس احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان

القائم التاريخي للأماكن المقدسة في القدس والحفاظ على الوضع القانوني والديمقراطي والتاريخي متعدد الثقافات والأديان للمدينة.

وتعرب اللجنة عن أسفها إزاء استخدام القوات الإسرائيلية للقوة على نحو غير متناسب وعشوائي ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك أثناء الاحتجاجات في قطاع غزة في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وفي هذا السياق، تدعو اللجنة إلى تنفيذ توصيات اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق، العاملة بتكليف من مجلس حقوق الإنسان، والواردة في الوثيقة A/HRC/40/74.

وتأسف اللجنة لعدم تجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل. وتحت اللجنة الدول الأعضاء على تكبير إسرائيل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بحماية المدنيين وضمان إنشاء آلية حماية دولية يمكن أن تكفل بمصدقية سلامة ورفاهية المدنيين الفلسطينيين.

وتشدد اللجنة على أهمية اعتراف إسرائيل بالنكبة وأثرها. وتؤيد اللجنة بقوة حق العودة والتعويض العادل للاجئين الفلسطينيين، وتشجع جميع الدول الأعضاء على تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بصورة كافية وقابلة للتنبؤ.

وتسلم اللجنة بالأهمية المتزايدة للتعاون بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تقاسم الخبرات نحو تحقيق تقرير المصير والاستقلال.

وتثني اللجنة على مبادرات المجتمع المدني وتشجع شركاء المجتمع المدني على العمل مع حكوماتهم الوطنية والبرلمانيين والمؤسسات الأخرى لتعزيز أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

وستواصل اللجنة العمل عن كثب مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك المنسق الخاص لعملية السلام

واستنفاده لقبول حكم ذاتي محدود أو أي شيء أقل من الحرية أو الخضوع للاستعمار والاحتلال الدائمين. وعلى حد تعبير رئيس الولايات المتحدة السابق والحائز على جائزة نوبل للسلام، جيمي كارتر، الذي اعترف بشجاعة منذ عقود، وهو يعلم تماماً متطلبات السلام، بالطابع غير القانوني والمدمر لاستعمار إسرائيل لفلسطين المحتلة،

”ستقع مأساة، بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين والعالم، إذا تم رفض السلام وسمح لنظام القمع والفصل العنصري والعنف المستمر بأن يسود.“

ومن المفارقة المأساوية بأن هذا هو الواقع الذي يواجهنا اليوم. حيث تستمر إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ومن يدعمون احتلالها غير المشروع، برفض وعرقلة تنفيذ الحل العادل. ومما لا شك فيه أن استرضاء الاحتلال قد أسهم أيضاً في إيجاد ذلك الواقع. إن عدم مساءلة إسرائيل عن جرائمها دفع إسرائيل إلى الاعتقاد بأنها دولة فوق القانون وإلى حالة تدوس فيها إسرائيل وبازدراء تام كلاً من ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وكل ما سبقه، وفتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤، بل وتقوم إسرائيل أيضاً بالتفاخر بانتهاكاتهما، كما يتضح من تهديدات رئيس الوزراء مؤخراً بالضم.

وكانت العواقب مدمرة للشعب الفلسطيني، وآفاق السلام والنظام القائم على القواعد. وفي غياب المساءلة، ازداد إفلات إسرائيل من العقاب بصورة كبيرة، مما أدى إلى ترسيخ الاحتلال وتعميق معاناة شعبنا الذي تنتهك حقوقه بصورة منهجية قوةً محتلةً ليس هناك حدود لقسوتها ورغبتها بالتوسع والعدوان. ولا يزال المدنيون الفلسطينيون، بمن فيهم الأطفال والنساء، يتعرضون للقتل والإصابة في حرم منازلهم، وأثناء المظاهرات التي لا تزال تقابلها قوة الاحتلال بالأسلحة الفتاكة، وفي المحطات

والمساواة بين جميع الشعوب والأمم. وهذا بدوره يطمئن شعبنا إلى أن المجتمع الدولي لم يتخل عنه، بل إنه لا يزال مدعوماً بمواقف سياسية وقانونية وأخلاقية قوية.

ويعزز هذا التضامن القدرة على المجاهدة، الأمر الذي ساعدنا على تجاوز العديد من المصاعب والنكسات والأزمات. وبعد مرور ٧٢ عاماً على اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٨١ (II) الذي قسّم فلسطين، ضد إرادة شعبنا وحقوقه، وبعد أكثر من ٧١ عاماً من النكبة و ٥٠ عاماً من الاحتلال الأجنبي الإسرائيلي، وعلى الرغم من كل الخسائر والمعاناة عبر الأجيال، ما زلنا مصممين على أعمال حقوقنا غير القابلة للتصرف ولن نتخلى عن حقنا في الحرية والاستقلال في وطننا. وعلى الرغم من مواجهة اليأس والتحديات المتزايدة، فإننا لا نزال متمسكين بإيماننا بعدالة ونزاهة قضيتنا والاعتقاد بأن الظلم سوف ينتهي.

ونأتي إلى الجمعية اليوم لنكرر مناشدتنا للمجتمع الدولي وجميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني تعزيزاً تصميمهم على التمسك بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي للوفاء بمسؤولياتهم وتعهداتهم فيما يتعلق بقضية فلسطين. ولا يتطلب ذلك الوقوف ضد الظلم فحسب، بل يتطلب أيضاً العمل بجدية على إنجائه بكافة الوسائل السياسية والقانونية والشعبية المشروعة والمتاحة للمجتمع الدولي. ولا يمكن سوى لهذا الإجراء، المتخذ بصورة جماعية وفردية، أن يؤدي إلى سلام عادل. ولا توجد طريقة أخرى لإنهاء النزاع والحفاظ على ملايين الأرواح البشرية المعرضة للخطر. ولقد شهدنا ذلك مراراً وتكراراً على مر التاريخ، وأبرزها كان الجهود العالمية التي هزمت نظام الفصل العنصري والاستعمار.

ويجب ألا تشكل قضية فلسطين استثناءً. ولا يوجد حل عسكري للنزاع، ولا سبيل بأن يقبل الشعب الفلسطيني بأقل من التمتع العادل والكامل بحقوقه الإنسانية. ولن تنجح أبداً الحلول الجزئية أو محاولات التنمر على الشعب الفلسطيني وقمعه

ويجب أن ينتهي الاحتلال الاستعماري الأجنبي غير المشروع، بما في ذلك الحصار اللإنساني. كما يجب رفض المحاولات الرامية إلى تبرير هذه الحالة المشينة، ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف على الفور للوفاء بالتزاماته بحل النزاع بصورة سلمية وعادلة ولمساعدة الشعب الفلسطيني في أعمال حقوقه غير القابلة للتصرف.

والحل معروف لنا جميعاً. إن القرار المتعلق بالتسوية السلمية لقضية فلسطين (A/74/L.15)، الذي نأمل أن تصوت عليه الجمعية اليوم، يحدد ركائز السلام العادل وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية. إن إعادة التأكيد السنوية على هذا الإطار المرجعي والمعايير والمبادئ من جانب الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء تجسّد توافق الآراء الدولي في هذا الصدد.

ولم يتزعزع هذا التوافق في الآراء على الرغم من تعنت إسرائيل ومحاولاتها تدمير حل الدولتين، القائم على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والقرارات الشاذة التي اتخذتها الإدارة الأمريكية الحالية مؤخراً وتتعارض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعقود من سياسات تلك الإدارة. وهذه القرارات، شأنها شأن جميع التدابير الإسرائيلية غير القانونية الرامية إلى تغيير التركيبة السكانية والجغرافية وطابع ووضوح الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لاغيةً وباطلةً وليس لها أي أثر قانوني.

والحقائق هي أن أنشطة إسرائيل الاستيطانية وتدابير الضم غير قانونية، بغض النظر عن المخططات أو التصريحات التي تحاول إضفاء الشرعية على هذه الأعمال. وقد أعيد التأكيد على ذلك بشكل لا لبس فيه من خلال الرفض الشامل للتصريح الذي صدر مؤخراً عن الولايات المتحدة بشأن المستوطنات الإسرائيلية، بما في ذلك داخل مجلس الأمن نفسه. إن توافق الآراء الدولي قائم. وما ينقصنا هو الإرادة السياسية لتنفيذ ذلك

الإرهابية التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون. ولا يزال الفلسطينيون، بمن فيهم الأطفال الصغار، يتعرضون للاعتقال والسجن والاحتجاز، إلى جانب وجود الآلاف من الأسرى في سجون الاحتلال الذين يعانون من كافة أشكال الإهانة الإنسانية، بما في ذلك التعذيب والإهمال الطبي الذي يؤدي إلى الوفاة.

ولا تزال تعاني الأسر الفلسطينية من سلب الممتلكات والتشريد بالقوة بمعدلات غير مسبقة، حيث صودرت مساحات شاسعة من أراضيها من أجل المستوطنات الاستيطانية والجدار. وقد هُدمت مئات الممتلكات وأصبح مئات المدنيين الآخرين بلا مأوى هذا العام وحده، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة وحوها، وتم استغلال كميات هائلة من الموارد الطبيعية والاستفادة منها. وتستمر الحكومة الإسرائيلية والمسؤولون العسكريون، وكذلك المتطرفون الدينيون، في إطلاق شعارات رنانة تحريضية ضد الفلسطينيين والقيام بالتحريض على العنصرية، ويواصل المتطرفون أيضاً استفزازاتهم المستمرة ضد الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، وخاصة الحرم الشريف، مهددين بتهور بإشعال حرب دينية.

ولا تزال تدابير العقاب الجماعي والقيود المفروضة على التنقل تؤثر على كل جانب من جوانب الحياة الفلسطينية وتنتهك جميع حقوق الإنسان. ويبقى أبشع تلك التدابير هو الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ ١٢ عاماً، حيث يجري عزل مليوني فلسطيني بإحكام فيما يُعترف به على نطاق واسع بأنه سجن بلا أسوار. وهم يُحتجزون بصورة خبيثة ومنهجية في حالة من الحرمان والظروف الإنسانية الأليمة والفقر، وهي حالة تفاقمت بسبب اليأس المتفشي ومعدل البطالة غير المسبوق الذي وصل لمستوى عالمي مرتفع يبلغ ٥٣ في المائة ويقترّب من نسبة تثير الصدمة تصل إلى ٧٠ في المائة من الشباب.

فرض الجزاءات والمقاضاة في المحاكم المختصة لكفالة المساءلة. ويقع على عاتق الدول التزام بعدم الاعتراف بأي تغييرات في حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات، بسبل منها كفالة ألا تستتبع الاتفاقات المبرمة مع إسرائيل الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧. وفي هذا الصدد، وكما دعت الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، يقع على عاتق الدول واجب التمييز في تعاملاتها ذات الصلة بين أرض إسرائيل والأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧. وعلاوة على ذلك، يجب على الدول ألا تقدم المعونة أو المساعدة لأنشطة الاستيطان غير القانونية عملاً بقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب احترام الوضع القائم القانوني والتاريخي للأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، بما فيها الحرم الشريف، وكذلك وصاية الأردن على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

ونحث الدول على الوفاء بتلك الالتزامات واتخاذ جميع الخطوات العملية الممكنة في الأطر متعددة الأطراف والثنائية، تماشياً مع التزاماتها القانونية ودعمها المؤكد لحل الدولتين. وفي ذلك الصدد، نكرر دعوتنا إلى إصدار قاعدة البيانات التي تتضمن قائمة بالشركات التجارية العاملة في الأنشطة المتصلة بالمستوطنات غير القانونية وفقاً لتكليف مجلس حقوق الإنسان، الأمر الذي سيساعد الدول على الوفاء بالتزاماتها.

وفي الختام، نكرر دعوتنا إلى استمرار الدعم المبدئي لحقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير والحرية. وإلى أن يتحقق ذلك، نكرر نداءنا لتقديم المساعدة الإنسانية للتخفيف من مخنة شعبنا، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون. ونحن ممتنون للدعم الدولي السخي المقدم من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق

التوافق في الآراء. ومرة أخرى، يتطلب ذلك اتخاذ إجراءات لمساءلة إسرائيل في المقام الأول. ولا يمكن سوى لهذا الإجراءات أن توقف انتهاكاتهما وتدهور الحالة وعكس مسارها، وأن تحمي المدنيين الأبرياء وتنقذ حل الدولتين واحتمالات السلام التي تتضاءل كل يوم تتأخر فيها هذا الإجراءات.

والطريق الذي اخترناه لحل قضية فلسطين، وهي جوهر النزاع العربي الإسرائيلي، هو المسار السلمي. ونحن ملتزمون بجميع الوسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية والسلمية والشعبية المشروعة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير والعودة، وإقامة السلام والأمن الفلسطيني - الإسرائيلي. ويشمل ذلك المفاوضات، التي التزمنا بها منذ زمن طويل ونخرطنا فيها منذ عقود بحسن نية، بعد أن شهد هذا العام مرور ٢٦ عاماً على توقيع اتفاقات أوسلو. ولكن لا يستبعد إجراء المفاوضات الجهود الأخرى ولا يمكن فصلها عن احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، الضامنين لحل عادل ودائم.

ولذلك، نكرر دعوتنا إلى المجتمع الدولي للعمل على النهوض بهذا الحل العادل، على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة ومجلس الأمن مراراً وتكراراً. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يواصل مجرد الإعراب عن قلقه إزاء انتهاك حقوق الفلسطينيين وتدمير حل الدولتين دون اتخاذ إجراءات لإنهاء هذا الوضع غير القانوني. ونناشد جميع الدول أن تتصرف على نحو متسق مع التزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويجب على الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة أن تحترم الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الظروف وفقاً للمادة ١ من الاتفاقية.

وفي الوقت الذي تتحدى فيه إسرائيل القانون وإرادة المجتمع الدولي، وتباهى بأنها ستواصل القيام بذلك، يجب مواصلة اتخاذ جميع التدابير السياسية والقانونية المشروعة المتاحة، بما في ذلك

في هذا الصدد، بما في ذلك عمل ممثله الخاص والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. كما نعترف أيضاً بالجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة العديدة التي تساعد الشعب الفلسطيني، وهي الأونروا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وذلك بدعم سخّي من الدول والمنظمات والشركاء من جميع أنحاء العالم. ونحث على مواصلة ذلك الدعم الحيوي ريثما يتم التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين من جميع جوانبها، مما سيمثل فجر عهد جديد على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم هذه الجلسة للجمعية العامة بشأن قضية فلسطين.

السيدة حسين (مليديف) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الحوار الهام بشأن قضية فلسطين في الجمعية العامة.

وقضى لقد دمر احتلال إسرائيل لفلسطين بصورة غير قانونية لمدة ٥٢ عاماً على اقتصادها ومواردها الطبيعية وقوض بشدة حق شعبها في تقرير المصير. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، فإن معدل البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة هو الأعلى في العالم. وتتعارض الإجراءات الإسرائيلية في فلسطين مع ذات المبادئ الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. لقد فقد الفلسطينيون إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي واللجوء إلى القانون، والتمثيل النيابي، وإمكانية الوصول إلى الموارد المعدنية كنتيجة مباشرة للاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأراضي الفلسطينية.

الأدنى (الأونروا) وللتأييد الساحق لولايتها، وهو تعبيرٌ مهم عن المسؤولية والتضامن ومصدرٌ لا غنى عنه لبعث الأمل وتحقيق الاستقرار، إلى حين إيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين استناداً إلى القرار ١٩٤ (د-٣).

ولا يمكن إلا لهذه الإجراءات الحازمة والمنسقة كفالة أن تنقلنا من هذا الطريق المسدود إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، ملية بذلك حق الشعب الفلسطيني في إنشاء دولة فلسطين مستقلة وذات سيادة وديمقراطية ومتصلة الأراضي وتتوفر لها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ونعلم جميعاً أن ذلك سيكون حجر الزاوية للسلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط. وإذا لم يتحقق ذلك، سيتعين علينا أن نواجه حقيقة وجود حالة من حالات الفصل العنصري وأن نتصرف وفقاً لذلك لوضع حد لها بطريقة تكفل حقوق الإنسان والمساواة لجميع الناس الذين يعيشون في تلك الأرض.

وأود أن أجدد امتناننا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على دعمها ومشاركتها النشطة في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل عادل. ونحث الدول على التعاون مع اللجنة ودعمها، تماشياً مع المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية فلسطين. ونشكر السنغال، رئيسة اللجنة، على اضطلاعها بذلك الدور المهم، ونشكر جميع أعضاء المكتب الآخرين، أي نواب الرئيس: أفغانستان وكوبا واندونيسيا وناميبيا ونيكاراغوا، وجميع أعضاء اللجنة والمراقبين على دعمهم المبدئي. كما نشكر شعبة حقوق الفلسطينيين وبرنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين التابع لإدارة التواصل العالمي على جهودهما.

واليوم نؤكد من جديد أيضاً تقديرنا للأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقاريره ذات الصلة وقيادته لجهود الأمم المتحدة

الحل القائم على وجود دولتين. بيد أن إسرائيل واصلت تحقيق أهدافها الاستيطانية، وتم قمع أي مظاهرات تدعو إلى وضع حد لعدوانها بطريقة وحشية. ولا ينبغي أن تتمكن أي دولة من ارتكاب تلك الأفعال مع الإفلات من العقاب، لا سيما عندما يدعو العالم بأسره إلى احترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

وتود حكومة ملديف أيضاً أن تغتنم هذه الفرصة لتشيد بدولة فلسطين على الطريقة الفعالة التي أدارت بها عمل مجموعة الـ ٧٧ هذا العام. وهذا ومؤشر واضح على التزام فلسطين تجاه المجتمع الدولي وعلى إيلاء الاعتبار الواجب لتعددية الأطراف. لقد حان الوقت لكي يتخذ المجتمع الدولي خطوة في الاتجاه الصحيح لضمان مستقبل عادل وأفضل لشعب فلسطين وتجاه العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة.

ولا يمكن تحقيق التغيير الحقيقي إلا إذا رغبت جميع الأطراف أولاً وقبل كل شيء في التوصل إلى حل وكانت مستعدة للدخول في مفاوضات صادقة ومفتوحة. إن شعب فلسطين يستحق العدالة والحق في العيش بسلام وفقاً لحقه في تقرير المصير.

ولقد عانى قاسى الشعب الفلسطيني من آلاما ومعاناة هائلة شديدين في السنوات الـ ٥٢ الماضية، ويجب لذلك أن ينتهي وضع حد لذلك. وتكرر ملديف دعوتها إلى حل الدولتين وتؤيد إنشاء دولة فلسطين مستقلة ذات سيادة تقام على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، حيث يعيش شعبا الدولتين جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ونرى أن هذا هو الحل الوحيد القابل للتطبيق الذي يمكن أن يحقق سلاماً دائماً لشعب فلسطين وللمنطقة.

السيد العموش (الأردن): سعادة السيد تيجاني محمد باندي، رئيس الجمعية العامة، بداية اسمحو لي أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان على جهودكم التي تبذلونها لإنجاح أعمال الجمعية العامة في دروتها الرابعة والسبعين. كما لا يفتوني أن

وفي جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، نرى المعاناة الإنسانية والظلم وعدم المساواة، والتي ترسخت جراء سنوات من الاحتلال غير القانوني. ويؤثر استمرار العنف في غزة بصورة سلبية على حياة الشعب الفلسطيني، ولا سيما النساء والأطفال. ويُجبر الأطفال الفلسطينيون باستمرار على التعرض للاحتجاز التعسفي والأذى والإصابة الجرح بجروح، ويفقد العديد منهم أرواحهم.

لقد احتفلنا بفخر بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل في قاعة الجمعية العامة هذه قبل أسبوعين فقط. ومن واجبنا ضمان حماية حقوق الأطفال في فلسطين. وكمجتمع دولي، علينا ألا نتجاهل مخنة أكثر من مليوني طفل فلسطيني.

وتدعو ملديف المجتمع الدولي إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان لأضعف الفئات في فلسطين، وفقاً للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. كما أن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة تنتهك قانون الاحتلال وتثبت إخضاع إسرائيل الصارخ للشعب الفلسطيني. وينص قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (٢٠١٦) بوضوح على أن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية ليس لها أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

ويُظهر تجاهل إسرائيل الروتيني المتوالي لقرارات مجلس الأمن عدم اكتراثها بالقانون الدولي. وتقوض الإجراءات التي تتخذها إسرائيل لتجاهل تلك الصكوك بصورة صارخة دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في الحفاظ على نظام عالمي سلمي قائم على القواعد، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وكمجتمع دولي، فشلنا باستمرار في تحقيق وعدنا الخاص بإنشاء دولتين منفصلتين ومستقلتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام ووثام وأمن. وقد دعا آخر قرار لمجلس الأمن بشأن فلسطين (القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (٢٠١٦)) إلى إنهاء جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية وكافة الأنشطة الأخرى التي يمكن أن تعرض للخطر

تحقق الأمن والاستقرار والرفاه والرخاء لشعوب باتت تتوق لظروف حياتية أفضل ومستقبل مشرق. وأمامنا فرصة لتحقيق ذلك من خلال حل الدولتين وفق المرجعيات المعتمدة، وكذلك مبادرة السلام العربية التي تشكل فرصة ومنطقاً حقيقياً غير مسبوق للوصول إلى تسوية شاملة. إنها بالفعل فرصة تحتاج إلى شجاعة وإرادة وعزم ورؤية وانخراط فعلي وجاد في عملية السلام. فليس ببناء المستوطنات اللاشعرية وتوسعتها، ولا بمصادرة أراضي الفلسطينيين وهدم بيوتهم يتحقق السلام. كما لن يتحقق السلام بضم الجولان المحتل، ولا بالإعلان عن العزم عن ضم ن غور الأردن وشمال البحر الميت للأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تبلغ حوالي ثلث الضفة الغربية، الأمر الذي يعني قتل حل الدولتين. ومن المؤكد بأن ذلك لا يساهم في تحقيق الأمن والسلام.

لا حاجة اليوم لأن أؤكد من جديد على عدم شرعية المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فتلك حقيقة واضحة تتجلى فيما أكده قرار مجلس الامن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، (٢٠١٦)، والموقف القانوني الراسخ المتجسد في المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من القرارات والاتفاقيات الدولية. لكننا يجب أن نحذر مجدداً من التداعيات الكارثية للمستوطنات على جهود تحقيق السلام الدائم والشامل. فالمستوطنات ما هي إلا تكريس للاحتلال غير القانوني، ويشكل بقائها بقاءً لها تهديداً للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

إن مسؤولية حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس هي موافق ثابتة وغير قابلة للمساومة، وذلك بالرغم من تنامي التهديدات والمخاطر التي تستهدف هذه المقدسات. وانطلاقاً من الوصاية الهاشمية التاريخية التي يتولاها جلالة الملك عبد الله الثاني على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، ستستمر المملكة في حماية تلك المقدسات وهويتها العربية والمسيحية، وخصوصاً المسجد الأقصى المبارك والحرم

أشيد بمواقفكم الصادقة تجاه القضية الفلسطينية وتجاه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). كما يسرني أن أجدد خالص الشكر وبالغ التقدير لرئيس وجميع أعضاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى الجهود الموصولة والحثيثة التي يبذلونها في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، وفي مقدمتها الحق في تقرير مصيره وتلبية تطلعاته المشروعة في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة والقبالة للحياة على التراب الفلسطيني.

لقد كان للجهود المخلصة والمشكورة التي بذلتها اللجنة وماتزال دوراً حيويًا في الإبقاء على حضور القضية الفلسطينية على الساحة الدولية وتسليط الضوء عليها. وقد أسهم ذلك في حشد الدعم الدولي للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة ولفت أنظار العام اجمع لما يعانيه هذا الشعب الشقيق من أوضاع صعبة تتنافى مع قيم العدالة والكرامة الإنسانية وابطس حقوق الانسان. نلتقي اليوم والكثير من الصعوبات والتحديات التي تعاني منها شعوبنا تستدعي منا أن نكون على مستوى طموحات تلك الشعوب التي تنتظر منا قرارات تحقق آمالهم وتؤكد على وحدة مصيرنا ومستقبلنا المشترك. فشعوبنا، وخاصة الشباب، وهم الذين يشكلون الأغلبية، يستحقون منا العمل من أجل غد أفضل.

إن المعاناة المستمرة التي يمر بها الشعب الفلسطيني جراء الظروف الاقتصادية والاجتماعية القاسية، خصوصاً في قطاع غزة، أدت إلى ارتفاع كبير في حدة الفقر والجوع، والحرمان كذلك من أبسط الحقوق التي تليق بالإنسان وكرامته. ويشير ذلك لحجم الظلم التاريخي الذي وقع على هذا الشعب، الأمر الذي يتطلب تحركاً دولياً إيجابياً وفعالاً ينهي هذه المأساة.

إن الأردن والعالم العربي والإسلامي ملتزمون بتحقيق السلام الشامل الذي يعيد الحقوق إلى أصحابها، ويسهم في

الجمعية العامة، وتترامن هذه المناقشة مع مناسبة احتفال الأمم المتحدة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونجدد موقف بلادي المبدئي والثابت في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني لرفع المعاناة الواقعة عليه وصولاً لهدف نيل كامل حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف في ظل ما يعانيه منذ بدء الاحتلال عام ١٩٦٧. وعلى الرغم من مرور أكثر من سبعين عاماً على اعتماد القرار ١٨١ (II) (د-٢)، بند القضية الفلسطينية، إلا أن الشعب الفلسطيني لا يزال قابلاً تحت الاحتلال الإسرائيلي. ولا تزال الانتهاكات الإسرائيلية السافرة مستمرة، بل وتضاعفت حدتها حتى أصبح انتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان سمة يومية يعيشها الشعب الفلسطيني الأعزل بهدف تجريدته من أبسط حرياته وحرمانه من سبل العيش الكريم.

لقد تشبعت القضية الفلسطينية بقرارات أممية ودولية لنصرة الشعب الفلسطيني، ولكن للأسف حال تنعت إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، دون تحقيق أي تقدم ملموس لما يقارب الخمسين عاماً. فبعد مرور نصف قرن على الممارسات الإسرائيلية المنافية لجميع المبادئ الإنسانية والأخلاقية والقانونية، تتجدد السياسية المهجبة التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلية لإحداث تغيير للطبيعة السكانية للأراضي الفلسطينية، وذلك عن طريق التهجير القسري ومصادرة الأراضي والممتلكات والشروع بتوسيع وبناء المستوطنات بتجاهل كافة الأعراف الدولية. بالإضافة إلى التعديت التي يشهدها الحرم القدسي الشريف كمحاولة جديدة لتغيير الوضع التاريخي القائم وحرمان المسلمين من ممارسة حقوقهم الشرعية وطقوسهم الدينية.

لطالما حرصت دولة الكويت خلال فترة عضويتها الحالية غير الدائمة في مجلس الأمن الحالية على دعوة المجلس إلى أن يتحمل مسؤولياته في العمل على وقف الاعتداءات الإسرائيلية

القدس الشريف. وسوف نتصدى بحزم لأي محاولات لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها.

ولقد رحبت بلادي بالموقف الدولي الواضح والصريح لصالح استمرار وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وذلك من خلال تصويت ١٧٠ دولة الشهر الماضي لصالح تجديد ولاية الأونروا في اللجنة الرابعة (A/C.4/74/L.12). ونحث هنا جميع الدول الشقيقة والصديقة على تأكيد هذا الدعم عند عرض تقرير اللجنة الرابعة على الجمعية العامة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. إن دعم الأونروا هو دعم لحق اللاجئين في العيش بكرامة.

لقد آن الأوان للعالم أن يدرك أنه بدون حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية فإن منطقة الشرق الأوسط بالتأكيد لن تنعم بالاستمرار. وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية والعمل على وقف السياسات والممارسات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة فيما يتعلق بالاستيطان ومحاولات تغيير الوضع القائم، والعودة لاستئناف المفاوضات وصولاً إلى الحل الشامل والدائم والعادل للقضية الفلسطينية.

وستبقى المملكة تبذل كل ما تستطيع من جهد وتكرس كل ما تملك من إمكانيات لدعم الأشقاء ورفع الظلم والقهر عنهم، حتى يعيشوا بكرامة وحرية، شرطاً لتحقيق السلام الذي نريده جميعاً وعلى الأسس التي تجعله دائماً وشاملاً، السلام الذي يلي الحقوق المشروعة والكاملة للشعب الفلسطيني الشقيق على أساس حل الدولتين والذي يفرضي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً للمقررات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

السيد الأحمد (الكويت): تولي دولة الكويت أهمية خاصة لهذا البند الذي ناقشه في كل عام ضمن جدول أعمال

في ذلك التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لحماية السكان المدنيين الفلسطينيين (A/ES-10/794) الصادر في ١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٨، فضلاً عن التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩ كسلطة قائمة بالاحتلال.

وفي الختام، نؤكد تضامنا ودعمنا الكامل لتطلعات وطموحات شعبنا الفلسطيني ونحييه على صموده ونضاله، ونحدد التزامنا الثابت بدعمه ومساندته لنيل كافة حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشرقية، وتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وفق النظم والقوانين الدولية. ونحدد دعوتنا لكافة الأطراف، وخاصة الأطراف الراعية للسلام في الشرق الأوسط، إلى تكثيف جهود الضغط على إسرائيل لحثها على قبول قرارات الشرعية الدولية والالتزام بها. ونؤكد هنا على مسؤولية الأمم المتحدة بكافة أجهزتها تجاه القضية الفلسطينية إلى حين التوصل لحل د عادل وشامل ودائم لجميع المسائل المرتبطة بها، بما في ذلك قضية اللاجئين. ونأمل في القريب بأن تكون دولة فلسطين العضو ١٩٤ في الأمم المتحدة.

السيد غاريسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):
تود الأرجنتين أن تتكلم عن الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين، البندين ٣٥ و ٣٦، على التوالي من جدول الأعمال. و فبعد مرور ربع قرن على اتفاقات أوسلو، لا يزال الأمل في التوصل إلى حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعيداً، حيث نشهد تصعيداً في العنف وتدهوراً متسارعاً للحالة الإنسانية. ومع ذلك، لا تزال الأرجنتين تعتقد أن الحل الوحيد هو عقد مفاوضات بين الطرفين تهدف إلى التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا الوضع النهائي المحددة في اتفاقات أوسلو، وهي القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والتدابير الأمنية.

وتؤيد الأرجنتين التوصل إلى حل سلمي ونهائي وشامل للقضية الفلسطينية يقوم على حل الدولتين على أساس حدود

اليومية وممارساتها وسياساتها غير الشرعية في الأراضي المحتلة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، والتي تهدف إلى تكريس الاحتلال وتقويض أية فرصة لسلام حقيقي يمنح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة. فالسلطة القائمة بالاحتلال تواصل حملات الاعتقالات التعسفية وهدم المباني الفلسطينية والاستيلاء عليها وتجنيد الحصار المفروض على قطاع غزة منذ حوالي ١٢ عاماً. وتصر على اتخاذ قرارات أحادية غير قانونية، كتجميد جزء من عائدات الضرائب الفلسطينية وعدم التجديد لولاية البعثة الدولية المؤقتة في مدينة الخليل. ناهيك عن الشروع في إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس ووضعها التاريخي، وتركيتها الديمغرافية، ومحاولاتها لفرض سياسات الأمر الواقع، إلى جانب تقويضها لجهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والتي صوتنا لصالح تمديد ولايتها في اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي بواقع تأييد ١٧٠ دولة.

ونحدد هنا دعوتنا للمجتمع الدولي ومجلس الأمن على وجه الخصوص لمطالبة سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، بما فيها القراران ١٨٦٠ (٢٠٠٩) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

لقد مضى ت على مسيرات العودة الكبرى السلمية منذ انطلاقها في شهر مارس/ آذار ٢٠١٨ أكثر من سنة ونصف، والتي شهدت أبشع انتهاكات حقوق الانسان حسب ما خلص اليه تقرير اللجنة الدولية المستقلة التي أنشئها أنشأها مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في هذه المظاهرات، والتي ت يرقى بعضها إلى جرائم حرب بعد استخدام القوات الإسرائيلية للذخيرة الحية لقتل أكثر من ٢٠٠ فلسطينياً فلسطينياً حتى الان، من بينهم حوالي ٤٠ طفل، وجرح ما لا يقل عن ٢٢٠٠٠ آخرين. ونطالب هنا بضرورة التزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بجميع القرارات المتعلقة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة بما

ضرورة أن يقدم يوفرا المجتمع الدولي استجابات كافية لضمان حصول الوكالة على الأموال اللازمة لمنع انقطاع خدماتها. وهذه الأسباب، نرحب بتجديد ولاية الوكالة حتى عام ٢٠٢٣.

وفيما يتعلق بحالة القدس الشرقية، تؤكد الأرجنتين من جديد على الوضع الخاص للقدس تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن ٤٧٨ ٧٤٨ (١٩٨٠)، وتعرب عن رفضها لأي مساع تهدف إلى تغيير وضعها بصورة أحادية، وخاصة فيما يتعلق بالمدينة القديمة ذات المكانة الخاصة بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاثة الكبرى. ويرى بلدي أن المدينة المقدسة ينبغي أن تكون مكانا للتجمع والسلام، وأنه ينبغي ضمان حرية وصول اليهود والمسلمين والمسيحيين إلى الأماكن المقدسة. وأي محاولة لإنكار الصلة التاريخية والمعنى العميق لتلك الأماكن لدى الديانات الثلاث أو تغيير تلك الصلة أمر غير مقبول تماما، ولا يساهم في تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد حل سلمي للنزاع، ويعزز التحيزات السلبية وعدم الثقة بين الطرفين. وترى الأرجنتين أن القدس هي إحدى المسائل التي يجب تحديد وضعها النهائي بين الطرفين عن طريق مفاوضات ثنائية.

وفيما يتعلق بالجولان السوري، تتخذ الأرجنتين موقفا مبدئيا بشأن عدم مشروعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة واحترام السلامة الإقليمية للدول. فنحن نؤمن إيمانا راسخا بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات، وبالتالي، نرى أن من الأهمية بمكان السعي إلى إيجاد حل تفاوضي للنزاع بين سورية وإسرائيل من أجل إنهاء احتلال مرتفعات الجولان في أقرب وقت ممكن، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي الختام، تود الأرجنتين أن تحث الفلسطينيين والإسرائيليين مرة أخرى على استئناف محادثات السلام وأن يعملوا بحسن نية وبقدر من المرونة وفقا للقانون الدولي بهدف التوصل إلى

عام ١٩٦٧ وما يقرره الطرفان خلال عملية التفاوض، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وتؤكد الأرجنتين مجددا تأييدها لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة القادرة على البقاء والمعترف بها من جانب جميع الدول، فضلا عن حق دولة إسرائيل في العيش في سلام مع جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

وتعرب الأرجنتين مرة أخرى عن قلقها إزاء التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتدعو إلى وقف ذلك. وكما أشارت الجمعية العامة مرارا وتكرارا، فإن المستوطنات تتعارض مع القانون الدولي وتعرق عملية السلام وتقوض آفاق حل الدولتين اللتين تعيشان في سلام وأمن، وبالتالي فهي تساعد على تعزيز استمرار الوضع الراهن غير المستدام. وقد تم التسليم سلم بخطورة الحالة في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي نؤيد ما جاء فيه تأييدا تاما.

وعلاوة على ذلك، تدين الأرجنتين إطلاق الصواريخ العشوائي من غزة على المدنيين في إسرائيل، وكذلك جميع أعمال العنف التي تقوم بها حماس وغيرها من الجماعات المسلحة. ويجب على القادة الفلسطينيين أخذ الشواغل الأمنية الإسرائيلية بما يلزم من جدية وصدق. وفي هذا السياق، وبينما نعترف بحق إسرائيل في ممارسة دفاعها المشروع، فإننا نؤكد أهمية أن تكون أعمالها متمشية مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، مع أخذ مبدأي التمييز والتناسب، بصفة خاصة، في الاعتبار.

وفي ضوء الصعوبات المالية التي تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تود الأرجنتين أن تؤكد من جديد دعمها الكامل لعمل الوكالة، الذي يساعد على منع المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلاوة على ذلك، نؤكد من جديد

وتثبتت إسرائيل كل يوم بأنها ماضية في فرض سياسية الأمر الواقع القائمة على مزيد من مصادرة الأراضي والموارد الفلسطينية وبناء المستوطنات وفرض الحصار على المدن الفلسطينية، علاوة على عمليات العنف غير المبرر ضد المدنيين وما يسببه ذلك يوميا من قتل وتشريد واعتقال ممنهج والكثير من المآسي الإنسانية التي أشار إليها تقرير الأمين العام في كثير من الفقرات.

إن تداعيات ومخاطر استمرار تفاقم القضية الفلسطينية لا يهدد أمن واستقرار وسلامة المنطقة فحسب، بل يمثل مصدر قلق دائم للسلام والأمن الدوليين. ولذلك يجب على الأمم المتحدة ألا تكتفي بمجرد صياغة قرارات الإدانة والدعوة للامتثال للقانون الدولي، بل إبداء إرادة سياسية دولية قوية وصادقة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة بالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وأن تضع حدا لتجاهل وانتهاك سلطات الاحتلال للقانون الدولي، ومسائلتها ومساءلتها من خلال آليات محددة عن سياساتها العدائية، وممارسة الضغوط الحقيقية التي تحملها على القبول للحل السلمي الشامل والعاقل الذي يستجيب لطموحات الفلسطينيين المشروعة ويحقق الأمن والاستقرار للجميع.

في هذا السياق علينا ألا نتجاوز حقيقة أن ما قامت به بعض الدول من الاعتراف بالقدس الشريف عاصمة لإسرائيل والشروع في نقل سفاراتها إلى هناك لم يمثل فقط انتهاكا صريحا لقرارات الأمم المتحدة ولمشاعر المسلمين، بل شجع سلطات الاحتلال على ارتكاب المزيد من الانتهاكات ضد الفلسطينيين. وأدى أيضا إلى مزيد من الجمود السياسي الذي أضرب جهود ومساعي السلام، وخلق بالتالي حالة من اليأس في صفوف الفلسطينيين، وأدى إلى تضاؤل فرص التوصل إلى الحلول السلمية.

لقد انضمت بلادي للبيانات الصادرة عن الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وكذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أدانت أي خرق للمكانة القانونية للقدس الشريف

اتفاق على المسائل المتعلقة بشأن الوضع النهائي لفلسطين من جميع جوانبه.

السيد المبروك (ليبيا): بداية أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة (A/74/333) الذي تضمن متابعة لما ورد في قرار الجمعية العامة المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية". وكنا نتطلع إلى أن يحمل التقرير مؤشرات إيجابية تستجيب لإرادة المجتمع الدولي وآماله في السير نحو تسوية سلمية للقضية الفلسطينية التي عجزت الأمم المتحدة، وعلى رأسها مجلس الأمن، لأكثر من سبعين عاما عن فرض حل سلمي يفضي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وممارسته العنصرية واللاإنسانية ضد الفلسطينيين. وهذه الممارسات تؤكدتها تقارير الأمم المتحدة ولا يسع المجال هنا لاستعراضها.

إن استمرار هذا الواقع المرير أقل ما يقال عنه أنه وصمة على جبين الضمير العالمي. وهو يبعث على التشكيك في مصداقية الأمم المتحدة والتي ستظل ليس فقط مسؤولة إنسانيا وأخلاقيا عن التقصير في الوقوف إلى جانب حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ورفع الظلم عنهم، بل مطالبة بفرض ضغوطات قوية على سلطات الاحتلال لحملها على الاستجابة لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والانصياع للقوانين والمواثيق الدولية، وبما ينسجم مع المرجعيات الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومنها مبادرة السلام العربية.

وقد أطلعنا القيادة الفلسطينية في كثير من المناسبات على أنها متمسكة ومؤمنة بالحل السلمي، وقدمت في سبيل ذلك الكثير من التنازلات. وهي مستعدة للانخراط في جهود سلام ذات مصداقية وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ومبادرات السلام، ومنها مبادرة السلام العربية. والمؤسف أن هذا التوجه الحضاري الذي يهدف لخدمة أمن واستقرار وسلامة الجميع لم تقابله سلطات الاحتلال إلا بمزيد من التعنت وتجاهل كل المعاهدات والقوانين الدولية.

الحماية من شأها أن تخفف أجواء التصعيد والتوتر وتسهم في توفير بيئة مواتية للسلام الشامل والعاقل.

وختاماً، نود التأكيد على أن بلادي ليبيا، ورغم الظروف الصعبة التي تمر بها، فإنها ما زالت تضع القضية الفلسطينية في صدارة اهتماماتها، وستظل تساند وتقف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق حتى ينال استقلاله التام ويقيم دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وتحقق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وبيوتهم ليعيشوا بأمن وسلام ورخاء كبقية شعوب العالم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد دوغان (كروايتيا).

السيد موريتا (اليابان): شكرا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة. في الأسبوع الماضي، وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أكدنا من جديد على دعمنا طويل الأمد لتطلعات الشعب الفلسطيني تجاه إقامة دولتهم.

ونود اليوم أن نعرب مجدداً عن أملنا الصادق في تحقيق السلام في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن، وتمكن دولة فلسطين المستقلة من التعايش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. كما أن اليابان تدعم حل الدولتين عن طريق المفاوضات وتؤمن بأن القضايا التي تواجه الطرفين لن تحل من خلال العنف، بل يجب أن يواجه أحدهما الآخر بجدية لإيجاد حل سلمي.

وفي هذا الصدد، يساورنا قلق عميق إزاء استمرار العنف والإرهاب في المنطقة، وإزاء سقوط جرحى وقتلى من الفلسطينيين والإسرائيليين أيضاً نتيجة لردود الفعل اللاحقة من كلا الطرفين. والهجمات الصاروخية العشوائية التي يتم إطلاقها تجاه المناطق السكنية المدنية لا يمكن القبول بها. كما أننا ندين بشدة العنف والإرهاب تجاه المدنيين الأبرياء، خاصة الأطفال والنساء والصحفيين. فليس هناك مبرر لقتل المدنيين في أي

ورفضت قرار بعض الدول الاعتراف بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها واعتبرت هذه الخطوات باطلة ومنتحيزة وتمثل تحدياً ضد الإرادة الدولية التي تأمل التسوية السلمية العادلة للقضية الفلسطينية.

وفي هذا السياق، لا يفوتني أن أشير أيضاً إلى مخاطر استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجلولان السوري، وهي أرض سورية جرى احتلالها وضمها بالقوة. وتعلن السلطة القائمة بالاحتلال بكل عجرفة سيادتها عليها وتصادر مواردها وتستغل خيراتها، علاوة على قمع واضطهاد أهلها وحرمانهم من حقوقهم ومواردهم الطبيعية دون وجه حق، مخالفة بذلك كل القرارات والمواثيق الدولية. اننا نجدد مطالبتنا بإنهاء الاحتلال ورفض أي توجهات أو قرارات تدعم أو تؤيد سيادته على مرتفعات الجلولان السورية.

ولا شك أن استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تنفيذ سياسة الأمر الواقع القائمة على ممارسة كل أنواع البطش والحرمان والظلم بكل أبعاده ضد الفلسطينيين المطالبين بحقوقهم المشروعة، وما سببه ذلك من آثار كارثية، أدت إلى تردي الوضع المعيشي والصحي للفلسطينيين وانحيار القطاعات الخدمية وارتفاع مخيف في نسبة الفقر والجوع والبطالة، مما أوجد حالة من المعاناة اليومية التي لا تطاق ولا يمكن قبولها.

وهي حالة يرفضها أبناء فلسطين من خلال ما يقومون به من احتجاجات سلمية تواجهها سلطات الاحتلال بالقوة المفرطة، مسببة بذلك ارتفاعاً متزايداً في عدد الضحايا من القتلى والجرحى ومزيداً من المعاناة والمآسي والآلام للأبرياء. وبناء عليه، بات لزاماً على الأمم المتحدة أن تنظر في اتخاذ إجراءات عملية وملموسة ترقى لمستوى الالتزام الدولي لحماية المدنيين، وهو التزام تتصل منه السلطة القائمة للاحتلال ولم تعره أي اهتمام، بل تعتمد انتهاكها بشكل منهج. ولذلك أصبح من حق الفلسطينيين أن تتوفر لهم الحماية الدولية التي تكفل لهم الحقوق التي أقرها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهذه

ومع الأخذ بعين الاعتبار أن تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية للأمم المتحدة لم تكتشف أي تزوير يتعلق بأموال الجهات المانحة للأونروا، ستواصل اليابان دعم أنشطة الأونروا من خلال مساهمات متعددة الأبعاد مع الشركاء الآخرين من المجتمع الدولي.

إن اليابان ترحب بالجهود الرامية إلى عقد الانتخابات العامة للفلسطينيين. وبما أن الانتخابات هي ركيزة أساسية من أجل الديمقراطية وإقامة دولة فلسطينية قابلة للنمو وذات سيادة، نحن ندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، بما في ذلك في غزة والقدس الشرقية المحتلة. كما نأمل في أن تساهم الانتخابات بتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ستظل عملية السلام في الشرق الأوسط هي الأولوية القصوى للمجتمع الدولي. ولن يتحقق السلام الدائم والاستقرار في المنطقة دون حل هذه القضية. وستظل اليابان تشارك بشكل نشط على الصعيد السياسي والاقتصادي في دعم التقدم المحرز في عملية السلام، وذلك من خلال التعاون مع شركائها في المجتمع الدولي.

السيد فونغكساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

(تكلم بالإنكليزية): إننا نقدر تقديراً عميقاً تقرير الأمين العام (A/74/333)، فضلاً عن جهوده الدؤوبة الرامية إلى إيجاد حل لقضية فلسطين طال انتظاره. وتنظر الأمم المتحدة في قضية فلسطين منذ أكثر من سبعة عقود، وقد اتخذت قرارات عديدة في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن آمال وتطلعات الشعب الفلسطيني في تحقيق حريته وإقامة دولته المستقلة لم تتحقق. ولذلك فقد حان الوقت لكي يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته ويتخذ تدابير ملموسة من أجل إنهاء احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية وتمهيد الطريق أمام الحل السلمي للنزاع.

ويساورنا قلق عميق إزاء النزاع والعنف المستمرين في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس. إن استمرار أنشطة الاستيطان غير

مكان. لذلك، ندعو كافة الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف والاستفزاز والتحرير. كما تحث اليابان بشدة الأطراف المعنية على بذل أقصى ما في وسعهم من أجل استئناف مفاوضات السلام.

تستنكر اليابان بشدة استمرار حكومة الإسرائيلية القيام بالأنشطة الاستيطانية وهدم المباني المملوكة للفلسطينيين. لقد قامت اليابان بالتصويت مؤيدة لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، كونها عضواً في مجلس الأمن في ذلك الوقت، وموقفها ثابت ولا يتغير. كما جاء في نص القرار، فإن قيام إسرائيل بأنشطة استيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي. وهو يشكل أيضاً عقبة كبرى أمام حل الدولتين وتحقيق السلام العادل والدائم والشامل. ولقد دعا المجتمع الدولي، بما في ذلك اليابان، مراراً وتكراراً الحكومة الإسرائيلية إلى التجميد الكامل لهذه الأنشطة الاستيطانية. وهنا تحث اليابان مرة أخرى وبشدة الحكومة الإسرائيلية على التجميد الكامل لأنشطتها الاستيطانية، بما في ذلك تنفيذ خطط البناء التي تقوض فعلياً إمكانية تطبيق حل الدولتين.

فيما يتعلق بتصاعد وتيرة التوترات الأخيرة في غزة، ترحب اليابان بجهود الوساطة التي تبذلها مصر. وستتابع اليابان عن كثب الأوضاع على أرض الواقع وستواصل القيام بدور نشط نحو تحقيق الاستقرار في غزة ومنطقة الشرق الأوسط بأسرها، ليس فقط من خلال تقديم المساعدات المؤقتة والمساعدات الإنسانية العاجلة، بل من خلال مجموعة من الالتزامات الأخرى طويلة الأمد أيضاً. وهنا ترحب اليابان بالتصويت الساحق في اللجنة الرابعة للجمعية العامة تأييداً لمشروع القرار (A/C.4/74/L.10) الذي يمدد ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). إن خدمات الأونروا تؤدي دوراً إنسانياً مهماً، وهذا الأمر لا يمكن إنكاره أو تغييره.

الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف كل النجاح في مهمتها النبيلة.

السيدة آل ثاني (قطر): بداية، أشكركم على عقد هذه الجلسة. والشكر موصول لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على بيانه، ونشيد بجهود اللجنة وجهود شعبة حقوق الفلسطينيين والبرنامج الإعلامي الخاص لإدارة التواصل العالمي بشأن قضية فلسطين.

في مختلف الاجتماعات التي تعقد في هذا المحفل وغيره من محافل دولية أخرى حول قضية فلسطين، تعكس بيانات الدول الأعضاء اهتماماً مستمراً بقضية فلسطين وضرورة تسويتها تسوية شاملة وعادلة ودائمة. ولم يقلل مرور عقود دون حل القضية فلسطين من عزيمة الشعب الفلسطيني وسعيه العادل لاستعادة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف. وبات من الواضح أنه لا بديل عن تسوية سلمية متوافق عليها من خلال المفاوضات بين الطرفين، تقوم على المرجعيات المتفق عليها وقرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية وتحقيق حل الدولتين الذي يضمن إقامة دولة فلسطين المستقلة والقابلة للحياة، على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني، وحل عادل لمشكلة اللاجئين.

ومن هذا المنطلق، تدعم دولة قطر جميع الجهود المخلصة الرامية إلى حل قضية فلسطين وتحقيق السلام في الشرق الأوسط. كما تدعم القرارات التي تتخذها الجمعية العامة سنوياً بشأن قضية فلسطين والشرق الأوسط كونها تستند إلى مبادئ القانون الدولي والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدولية وضرورة احترام حقوق الإنسان للجميع وحفظ السلم والأمن الدوليين.

القانونية وتدمير الممتلكات والمؤسسات الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة لم تؤد فقط إلى تعقيد الحالة الاجتماعية والاقتصادية الحرجة أصلاً التي يواجهها الشعب الفلسطيني، بل تشكل أيضاً خرقاً للقانون الدولي. وندعو الأطراف المعنية إلى بذل قصارى جهدها للحيلولة دون تفاقم الحالة المشهة أصلاً واتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتهيئة الظروف المؤدية إلى استئناف مفاوضات السلام.

وتود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن ترى حلاً عادلاً ودائماً وشاملاً وسليماً للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، تماشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمبادرات الرئيسية المتوخية دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية، التي تتعايش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل، داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً. ولذلك، نؤكد مجدداً دعمنا القوي لمشاركة العديد من قادة العالم في هذا الصدد، وندعو الأطراف المعنية إلى استئناف مفاوضات السلام المباشرة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية نهائية على هذا الأساس. ولهذا الغرض، نحتاج إلى مشاركة دولية مستمرة ونشطة لكفالة وفاء الأطراف المعنية بالتزاماتها والتفاوض بحسن نية بالامتناع عن اتخاذ أي خطوات أخرى من شأنها أن تعرض عملية السلام للخطر.

وفي هذا الصدد، تؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من جديد تضامنها الطويل الأمد مع الشعب الفلسطيني ودعمها الثابت له في سعيه المشروع إلى الكرامة والعدالة وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير في دولة فلسطين المستقلة بوصفها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. ونغتتم هذه الفرصة لنشيد بعمل وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، في مساعدة الشعب الفلسطيني المحتاج طوال هذه السنوات وسط صعوبات متعددة. وأتمنى للجنة المعنية بممارسة

الإعراب عن موقف قطر الثابت بالتضامن معهم لنيل حقوقهم العادلة والمشروعة.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤيدة القرار ١٨١ (د-٢) - خطة التقسيم. وقد أضفى التصويت طابعاً رسمياً على نصح المجتمع الدولي بإزاء النزاع، أي النهج الذي يعتقد أن هناك حقيقة في كل من المطالبات اليهودية والعربية بالأرض. وقد أظهر المجتمع الدولي أنه لا يخشى اتباع نصح معقد يقبل الحجج من كلا الجانبين ويتطلع إلى حل بناءً. وينبغي أن نتذكر هذا النهج وهذا القرار المهم على أنه لحظة متميزة بالنسبة للمجتمع الدولي. وينبغي الاحتفال به، وفي الواقع، تحتفل به إسرائيل وحلفاؤها والشعب اليهودي في جميع أنحاء العالم.

غير أنه منذ عام ١٩٧٧، أصبح ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر يوماً للتضامن مع الفلسطينيين. لقد تم تحويله إلى يوم لإلقاء اللوم على إسرائيل بسبب وضع الفلسطينيين. وربما كان من الأفضل أن يستخدم الفلسطينيون والمجتمع الدولي هذا اليوم للتفكير. ويجب على الفلسطينيين أن يدركوا أنه لو اختارت قيادتهم نهجاً عملياً وأبدت استعداداً للتوصل إلى تسوية، كما فعل المجتمع الدولي والقيادة اليهودية، لما كان هناك حتى لاجئ فلسطيني واحد. ويجب على المجتمع الدولي أن يدرك أنه، على مدى السنوات الـ ٧٢ الماضية، انتقل من اتباع نهج عملي إلى تبني الأسلوب والمنظور الفلسطيني بالكامل. وهذا النهج الجديد، المعروف بالطريقة الفلسطينية، يقف في طريق إنهاء النزاع، ويشجع الفلسطينيين على رفض المفاوضات المباشرة، وبدلاً من ذلك عقد مناسبات عديمة الجدوى، مثل هذا الاجتماع اليوم.

ومن الإنصاف القول إن أيًا من الجانبين لم يكن راضياً تماماً عن خطة التقسيم منذ أكثر من ٧٠ عاماً. وكان كلا الطرفين يأمل في التوصل إلى نتيجة مختلفة حيث إنهما يعتقدان

إن احتلال إسرائيل للأراضي العربية والنشاط الاستيطاني في الأرض المحتلة والإجراءات التي ترمي إلى تغيير طابع القدس ومركزها القانوني وتكوينها الديمغرافي وحصار قطاع غزة واستخدام العنف المفرط ضد المدنيين والاحتجاز التعسفي وعرقلة حرية الحركة وهدم منازل الفلسطينيين واستغلال مواردهم الطبيعية وغير ذلك من الانتهاكات، هي جميعها ممارسات تشكل خرقاً سافراً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. إن تدهور الوضع الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة هي مسألة مقلقة وخاصة في قطاع غزة، الذي يزرع تحت الحصار منذ ١٢ عاماً، مما تسبب في معاناة إنسانية كبيرة.

وبما إن الاستقرار الاقتصادي عامل أساسي لضمان السلام والأمن، فإن دولة قطر تستمر في تقديم الدعم السياسي والإنساني لصالح الأخوة الفلسطينيين. وقد تجاوز ذلك الدعم خلال السنوات الثماني الماضية بليون دولار عبر صندوق قطر للتنمية واللجنة القطرية لإعادة إعمار قطاع غزة، علاوة على المساهمات التي قدمتها مؤسسات المجتمع المدني في دولة قطر. وهذا العام، وجه حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، بتقديم الدعم الإنساني والتنموي لصالح الشعب الفلسطيني الشقيق، لمعالجة الاحتياجات العاجلة وطويلة الأمد في مجالات تشمل التعليم والإمداد بالكهرباء وتعزيز البنى التحتية وصيانة وإنشاء المساكن وخلق فرص العمل. ويضاف إلى ذلك مساهمات دولة قطر لصالح الأونروا، التي كان آخرها تعهد متعدد السنوات قدره ١٦ مليون دولار، بالإضافة إلى دعم أنشطة وبرامج الوكالة بمبلغ قدره ٥٠ مليون دولار. وهنا نعيد التشديد على أن الدور الذي تؤديه الوكالة هو دور هام للغاية ولا غنى عنه لتلبية الاحتياجات الأساسية لملايين اللاجئين الفلسطينيين وضمان الاستقرار.

وتظل دولة قطر ملتزمة بتقديم جميع أنواع الدعم السياسي والتنموي لأشقائنا الفلسطينيين. ونعتمد هذه المناسبة لتجديد

الفلسطينية لم يمكن شعبها من تحقيق أي نتيجة، وبدلاً من تغيير نهجها، تشبثت به.

فلنتذكر أنها شنت في عام ١٩٤٨ حرباً ضد الدولة اليهودية الفتية والضعيفة، بمساعدة جيوش الحلفاء العرب. وعندما فشل ذلك، لجأت إلى حرب العصابات في الخمسينات من القرن الماضي. وعندما أظهر جيش الدفاع الإسرائيلي قدراته، حتى ضد هذه التكتيكات، في السبعينات من القرن الماضي، نتذكر جميعاً مذبحه ميونيخ. وكلنا نتذكر الحملة الإرهابية المتمثلة في عمليات الاختطاف والتفجيرات في محاولة لتخويف المجتمع الدولي وترهيبه من أجل تبني روايتها. وعندما كان ذلك غير كاف، تحولت إلى ممارسة الإرهاب في إسرائيل من خلال الانتفاضات المتعددة في الثمانينات من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين. وعندما لم يكن ذلك كافياً لكسر الروح الإسرائيلية، فقد وصلت شن حملة إرهابية دبلوماسية على مدى العقد الماضي. ونحن نرى ذلك كثيراً هنا في هذا المبنى، كالتضليل والشيطنة والعديد من الأكاذيب. وقامت بكل ذلك بدلاً من تغيير نهجها وفعل ما ستفعله أي جهة فاعلة أخرى في العالم، أي التفاوض.

وفي عام ١٩٤٧، كان لدى المجتمع الدولي نظرة متوازنة للنزاع وحاول إيجاد حل بناء لإنهائه. بيد أن الكثيرين اعتمدوا اليوم الرواية الفلسطينية بمحاولة فرض الحل القانوني المفضل لديهم. ويحول المجتمع الدولي بنشاط دون أي فرصة لحل النزاع. إن تبرير جميع الإجراءات الفلسطينية وانتقاد أي قرار إسرائيلي هو أمر ليس له حدود. وينبغي أن ينتقد المجتمع الدولي الفلسطينيين عندما يفعلون شيئاً خاطئاً، كما لا يتردد في القيام بذلك عندما يرى أن إسرائيل قد تصرفت بصورة خاطئة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعود إلى اتباع نهج العمل في مناقشة النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ويجب أن يوقف التبنّي التلقائي

أنه يحق لهما الحصول على المزيد. ومع ذلك، فبينما أظهرنا استعدادنا لقبول نهج المجتمع الدولي والحل الذي تقدم به، بدأ الطرف الآخر نهجه الرفض الطويل الأمد. وكان من حق القيادة اليهودية آنذاك أن ترفض قبول نتيجة القرار ١٨١ (د-٢). ويتمتع الشعب اليهودي بحق توراتي وتاريخي وقانوني في الأرض بأكملها. ولم يكن هناك وجود يهودي على الأرض لأكثر من ٢٠٠٠ سنة فحسب، بل إن وعد بلفور لعام ١٩١٧، وولاية عصبة الأمم في فلسطين لعام ١٩٢٢، وقرار اللجنة الملكية للتحقيق في فلسطين لعام ١٩٣٧، قد وضعت أساساً قانونياً وسياسياً أعاد تأكيد علاقتنا بالأرض.

لكن، وعلى الرغم من كل هذا، قبلت القيادة اليهودية خطة الأمم المتحدة لتقسيم الأرض. ومن ناحية أخرى، قررت القيادة العربية رفض القرار رفضاً تاماً. وحسب اعتقادها المعادي للسامية، ليس للشعب اليهود أية حقوق في أرض إسرائيل، وهكذا فقد اختارت إعلان الحرب بدلاً من إيجاد حل بناء. وكان نهج القيادة العربية، ولا يزال للأسف، هو عدم الرغبة في قبول الحلول التوفيقية. وقد حدد هذان النهجان، البناء من ناحية والهدام من ناحية أخرى، ملامح القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية منذ ذلك الحين.

ومنذ نشأة إسرائيل، اتبعت هذا النهج العملي والبناء. وهو متأصل فينا ويجري في عروقنا. وقد مكّن ذلك إسرائيل من إيجاد سبل للعمل مع جيراننا الآخرين. وتوصلنا إلى اتفاقات سلام مع الأردن ومصر. ونحن نطور علاقاتنا مع بلدان أخرى في المنطقة. كما حاولت إسرائيل تطبيق منهجها البناء في التعامل مع الفلسطينيين. وحاولنا التوصل إلى اتفاق عدة مرات، ولكن الفلسطينيين ما زالوا يرفضون جميع العروض. ويسعى النهج الإسرائيلي إلى إيجاد حل يسمح لنا العيش في سلام. ومن ناحية أخرى، فإن النهج المتصلب والهدام الذي تتبعه القيادة

انتهاكا صارخا للقانون الدولي، فإن لذلك آثار عكسية على السلام. ويدل جدول الأعمال الأحادي الجانب هذا على أن المجتمع الدولي مفلس أخلاقيا. إن نهج المجتمع الدولي في اعتماد رواية أحادية الجانب، أي السرد الفلسطيني، لا يترك للفلسطينيين أي سبب للجلوس إلى طاولة المفاوضات. ويقودهم إلى الاعتقاد بأنهم سيخسرون فقط من خلال الظهور والمشاركة في المفاوضات. غير أن الأمر ليس كذلك، بل عكسه تماماً. وفي نهاية المطاف، سيتعين عليهم الظهور والتفاوض. لكنهم يتساءلون اليوم، لماذا نقبل بالتسوية في حين أن المجتمع الدولي في صفنا بالفعل؟ ولكن كما تعلمنا جميعاً من العقود السبعة الماضية، فإن عدم الظهور للتفاوض لا يؤدي إلى تحقيق الفلسطينيين أي نتائج. ونأتي إلى هنا كل عام ونسمع نفس البيانات والخطب وننظر إلى ما يحدث. إنهم لا يحققون أي نتائج،

وينبغي أن يكون يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر يوماً لتذكّر أن اتباع نهج متوازن والاستعداد لقبول حلول بناءة يمكن أن يؤدي إلى الرخاء؛ ولكن النهج الأحادي الجانب وعدم الرغبة في إيجاد حل بناء لا يحققان أي نتائج. ويعتقد المجتمع الدولي أن اعتماد النهج الفلسطيني يساعد على إحلال السلام، ولكنه لا يساعد على ذلك. فهو لا يؤدي إلا إلى إطالة أمد النزاع.

إن النهج الإسرائيلي المتمثل في البراغماتية والبحث عن حلول بناءة قد حولنا إلى منارة ديمقراطية في المنطقة وقوة تكنولوجية لصالح البشرية. وعلى النقيض من ذلك، فإن نهج الفلسطينيين الهدام قد ترك لهم حريات وحقوق محدودة واقتصاداً مختلاً وقيادة فاسدة وغير أخلاقية. ومن أجل إيجاد واقع أفضل للجميع في المنطقة، يجب على الفلسطينيين والمجتمع الدولي تغيير نهجهم. ويجب على الفلسطينيين أن يتخلوا تحريضهم ورفضهم. ويجب أن يعودوا إلى طاولة المفاوضات. ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتذكر كيف تعاملت مع النزاع في عام ١٩٤٧. وبهذه العقلية وحدها، يمكن أن يكون هناك

للوياة الفلسطينية، الأمر الذي لا يشجع الفلسطينيين إلا على اتباع نهجهم المتصلب في مواصلة رفض حتى المفاوضات.

فعلى سبيل المثال، عند مناقشة الأونروا، ينبغي أن يشير المجتمع الدولي إلى المشاكل في المنظمة، وأنا لا أتكلم عن الفساد فقط. وبعد ٧٠ عاماً، ربما حان الوقت للاعتراف بأنه قد تكون هناك بعض الحقيقة في حججنا ضد الأونروا. وهذا ليس المثال الوحيد على السرد الأحادي الجانب عندما يتعلق الأمر باللاجئين. وأنا واثق من أن الحاضرين لم يسمعوا عما يقدر بـ ٨٥٠.٠٠٠ يهودي أجبروا على مغادرة البلدان العربية وإيران وأصبحوا لاجئين في القرن العشرين، إنهم اللاجئون اليهود المنسيون. وقد تعرض هؤلاء اليهود لهجمات ومضايقات وحشية وأجبروا على الفرار، تاركين وراءهم كل شيء في المغرب والعراق ومصر وإيران والعديد من البلدان الأخرى، وما زلنا لا نسمع المجتمع الدولي يتحدث عنهم عندما يناقشون مسألة لاجئي النزاع. ولعل السبب هو أن ذلك لا يخدم الرواية الفلسطينية. وقد استوعبت إسرائيل هؤلاء اللاجئين وأدمجتهم في مجتمعنا. ومن ناحية أخرى، لقد تجاهلهم المجتمع الدولي وبنى مؤسسات فاسدة لا تخدم إلا ما يسمى باللاجئين الفلسطينيين. وبغية تصحيح الظلم التاريخي ضد اللاجئين اليهود في هذا النزاع، سأقترح على الجمعية مشروع قرار يعترف بالخطأ المرتكب بحق اللاجئين اليهود المنسيين ويصحح الوضع الظالم الذي عانوا منه. وعندما تدعو الجمعية بأكملها كلا الطرفين إلى ضبط النفس، في حين تستهدف صواريخ حماس والجهاد الأطفال الإسرائيليين، فإن لذلك آثار عكسية على السلام. وعندما يتجاهل الحاضرون عمداً ثقافة السلطة الفلسطينية وسياستها المعلنة المتمثلة في تمجيد الهجمات الإرهابية ضد اليهود ومكافأة تلك الهجمات، فإن لذلك آثار عكسية على السلام. وعندما يركز الأعضاء باستمرار على اليهود الذين يبنون منازل في يهودا والسامرة ويدينون اليهود الذين يعيشون في القدس باعتبار ذلك

واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، فإنها لا تزال ملتزمة بدعم الشعب الفلسطيني في سعيه للحصول على الحقوق الأساسية، وخاصة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والتنمية المستدامة. وسنواصل أيضا تقديم دعمنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي تقدم المساعدة والحماية والمناصرة لأكثر من ٢٠ في المائة من لاجئي العالم.

كما تدين ماليزيا القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة مؤخرا معتبرة أن المستوطنات الإسرائيلية في أرض فلسطين المحتلة لم تعد تتعارض مع القانون الدولي. كما نرفض أي إجراء انفرادي بشأن الوضع النهائي للقدس. وتحقيقاً لهذه الغاية، تأمل ماليزيا أن يتمكن المجتمع الدولي من مواصلة تعزيز تضامنه وبذل كل جهد ممكن لدعم القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واحترام حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، تود ماليزيا أن تختتم هذه الفرصة للإشادة بقرار كندا تأييد مشروع القرار بشأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والتصويت مؤيدة له في اللجنة الثالثة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

لقد أنشئت الأمم المتحدة على مبادئ ضمان وجود وممارسة حقوق الإنسان والعدالة والسلام واحترام القانون الدولي للجميع، بمن فيهم إخواننا وأخواتنا الفلسطينيون. ولهذا السبب، يجب على المجتمع الدولي ألا يغض الطرف عن البؤس الذي يعاني منه الفلسطينيون منذ أكثر من سبعة عقود، الشعب الذي انتُهك كل حق من حقوقه الإنسانية مع الإفلات التام من العقاب. وبينما نتقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع الوعد بعدم ترك أحد خلف الركب، يجب ألا نُجهل حقوق الشعب الفلسطيني في التنمية والسلام والازدهار.

السيد غيرتزه (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة المهمة لكي تنظر الجمعية

أمل في دفع الطرفين نحو الحل، وعندما يأتي ذلك اليوم، سيجد المجتمع الدولي والشعب الفلسطيني أن إسرائيل مستعدة وراغبة في الجلوس ومناقشة مستقبل أكثر إشراقا للجميع.

السيد عثمان (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد انقضى اثنان وسبعون عاما على اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) بشأن تقسيم فلسطين، ومع ذلك لا يزال النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي مسألة تثير قلقا إقليميا وعالميا. وهو مصدر لعدم الاستقرار والبؤس والكراهية والعنف، ونحن، المجتمع الدولي، نتحمل مسؤولية حله بصورة جماعية. وتقوم السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، بتنفيذ سياسات وفرض حصار يحرم الفلسطينيين من أبسط الحريات، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتقرير المصير. وتستمر بلا هوادة أنشطة الاستيطان غير القانونية ومصادرة الممتلكات وعمليات الهدم، فضلا عن قتل ذلك النظام للعديد من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء. وباختصار، أن تكون فلسطينيا يعني أن تُحرم من أشياء كثيرة يعتبرها الآخرون أمرا طبيعيا. ومن الواضح أن سياسات إسرائيل وممارساتها القمعية قد انتهكت العديد من قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني. وتحت ذريعة الأمن والمصالح الوطنية، ما فتئت إسرائيل تحرم الفلسطينيين من حقوقهم وحررياتهم الأساسية. والواقع أن هذه الانتهاكات المستمرة لن تسهم إلا في زيادة الاضطرابات والعنف.

وتؤكد ماليزيا مجددا دعمها لإقامة دولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ونرى أن حل الدولتين يمكن أن يؤدي إلى حل سلمي وعادل للنزاع. وقد يتيح أيضا الحل الشامل لذلك النزاع الذي دام عقودا فرصا جديدة لإيجاد تسويات سلمية أوسع لحل النزاع في أجزاء أخرى من المنطقة. وبوصف ماليزيا عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة،

إن المستوطنات غير قانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وهي تنتهك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، فضلا عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويمثل ذلك الإعلان أيضا عقبة أمام السلام وحل الدولتين.

وبسبب هذه الحالة الراهنة، احتفل وفد بلدي في الأسبوع الماضي، بالاشتراك مع المجتمع الدولي، باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وأتاح ذلك اليوم فرصة للاعتراف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير، والحق في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية، والحق في العودة إلى دياره وممتلكاته التي شرد منها. وندعو إسرائيل إلى أن توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ورغبتنا هي أن يعيش شعبا إسرائيل وفلسطين في سلام، في منطقة مستقرة تمكن المنطقة في نهاية المطاف من تركيز طاقتها ومواردها ومواهبها على التنمية والتقدم. ونحن نؤمن وتؤيد بثبات الأمين العام والأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في اقتناعهم بأنه لا توجد خطة بديلة لحل الدولتين. وبالتالي فإن الحوار السياسي الذي يعالج الظلم التاريخي المتمثل في الاحتلال، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ ووفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، هو السبيل الوحيد لضمان إقامة علاقات سلمية بين إسرائيل وفلسطين. ولا يمكن تحقيق أي سلام بدون تجديد العملية السياسية والتعاون لتحقيق الاستقرار وتضميد الجراح.

وبالتالي، تؤيد ناميبيا وتشترك في تقديم مشاريع القرارات الأربعة التي تنتظر فيها الجمعية العامة اليوم، ولا سيما مشروع القرارين A/74/L.14 و A/74/L.16 على التوالي، لتمكين اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة، على التوالي، من مواصلة الاضطلاع بولايتيهما طوال عام ٢٠٢٠، في محاولة

العام، في إطار البند ٣٥، في أربعة مشاريع قرارات (A/74/L.14 و A/74/L.15 و A/74/L.16 و A/74/L.17) بشأن قضية فلسطين، على النحو الذي أوصت به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. كما يتوجه وفد بلدي بالشكر للأمين العام على تقريره الشامل (A/74/333). ونشكر اللجنة أيضا على تقريرها المفصل (A/74/35) ونقرّ بعملها المتميز في الحفاظ على الوعي الدولي وتعبئة الجهود من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين.

على مدى السنوات الـ ٧٢ الماضية، ومنذ اتخاذ القرار ١٨١ (د-٢) في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، ما برحنا ننتظر أن نرى نهاية الاحتلال غير المشروع لفلسطين وممارسة الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين لحقوقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية. غير أن المستوطنات الإسرائيلية، وتدمير الممتلكات ومصادرتها، واستغلال الموارد الطبيعية، والحصار المفروض على غزة، واحتجاز الأطفال، واستخدام الاحتجاز الإداري، فضلا عن بناء الجدار في الضفة الغربية والقدس الشرقية لا تزال مستمرة بلا هوادة، على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها الأمم المتحدة لإنهاء الاحتلال ووقف جميع الممارسات القمعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتذكرنا تلك الأعمال بالفصل العنصري في ناميبيا، عندما تم تهجير وإبعاد غالبية السكان عن منازلهم بالقوة، بمن فيهم النساء والأطفال، وعندما قُتل في وقت لاحق العديد من المدنيين الذين قاموا بالاحتجاج. وبسبب تلك التحرية، تعلم ناميبيا أنه ما دام الشعب محروماً من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، سيستمر تصاعد التوتر والإحباط والغضب.

ولاحظ وفد بلدي أيضا أحدث إعلان أصدرته حكومة الولايات المتحدة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، معلنة أنها لا تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية مخالفة للقانون الدولي. ويرى وفد بلدي أن هذا أمر مقلق للغاية، حيث

مستقلة وذات سيادة كاملة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

والصين مؤيد قوي للسلام في فلسطين وإسرائيل. ومن المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي إيجاد حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية ومساعدة فلسطين وإسرائيل على تحقيق التعايش السلمي والتنمية المشتركة. وتؤيد الصين التسوية السياسية للقضية الفلسطينية عن طريق التفاوض وتقدير الوساطة النشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة ومصر والأطراف الأخرى للضغط من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس لحلولة دون احتدام المواجهات والصراع ومواصلة الالتزام بإعادة بناء الثقة المتبادلة وتوطيدها، من أجل تهيئة الظروف المواتية لإعادة إطلاق محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل.

وفيما يتعلق بقضية فلسطين، تمثل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وحل الدولتين ومبدأ الأرض مقابل السلام الحد الأدنى لتحقيق الإنصاف والعدالة ويجب صوغها بقوة. وتثني الصين على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لما تقدمه من مساعدة للاجئين الفلسطينيين. وقد قدمت الصين الدعم السياسي والمالي لعمل الوكالة لفترة طويلة. ونحن على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتؤيد الصين تحقيق السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن. كما تؤيد الصين وجود هيكل أممي مشترك وشامل وتعاوني ومستدام في الشرق الأوسط. وبغية تشجيع جميع الأطراف على استكشاف أفكار جديدة وتمهيد مسارات جديدة للأمن والحكم الرشيد في الشرق الأوسط، استضافت الصين منتدى الأمن في الشرق الأوسط في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر في بيجين، بمشاركة واسعة ونشطة من

لتقديم مساهمات بناءة وإيجابية لرفع مستوى الوعي وحشد التضامن والدعم الدوليين للشعب الفلسطيني حتى يتم حل المسألة على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد التزام ناميبيا القاطع وتضامنها الكامل مع قضية الشعب الفلسطيني، حتى يتمكن من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في إقامة دولة مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، وكعضو شرعي في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، لكي يضمن احتلال مكانه المستحق الذي طال انتظاره بين مجتمع الأمم العالمي.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): إن قضية فلسطين هي السبب الجذري لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وفي الوقت الحاضر، فإن عملية السلام في الشرق الأوسط متوقفة، إلى جانب النزاع الجاري بشأن الوضع النهائي للقدس، والحالة الإنسانية القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومواصلة تشييد المستوطنات، وهذه جميعها قضايا تعتبرها الصين مصدر قلق عميق. وفي الوقت نفسه، هناك غياب للسلام في منطقة الشرق الأوسط بأسرها، وتوتر طال أمده في الخليج، وقضايا ساخنة واضطرابات سياسية سريعة التطور في العديد من البلدان، وكلها تفتقر إلى حل. وقد شكلت تلك الفوضى الإقليمية أرضا خصبة للقوى الإرهابية وتسببت في آثار جانبية خطيرة. وتستحق كل هذه النقاط اهتماما جديا.

إن الصين صديق مخلص ودود وشريك وشقيق للشعب الفلسطيني. وهي تؤيد بقوة القضية العادلة للشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الأمم المتحدة اجتماعا تذكاريًا خاصًا احتفالًا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر A/AC.183/PV.398). وقد وجه الرئيس الصيني شي جينينغ رسالة تهنئة إلى الاجتماع أكد فيها مجدداً أن الصين تدعم فلسطين في بناء دولة

شكلت قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط مسائل لم تتمكن الأمم المتحدة، للأسف، من التوصل فيها إلى حل عادل لها أو اتخاذ تدابير لوضع حد فوري وكامل للاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى. وقد شجعت إسرائيل، مع الإفلات من العقاب، على توسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة وهددت بضم الأراضي الفلسطينية في غور الأردن في الضفة الغربية والقدس الشرقية. هذه الإجراءات الجديدة خطيرة ومثيرة للقلق.

وكما قلنا، تدين كوبا الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وجميع السياسات والممارسات والتدابير غير القانونية والاستعمارية، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة والعمليات العقابية من هدم ومصادرة للمباني الفلسطينية على يد السلطات الإسرائيلية والتشريد القسري لمئات المدنيين الفلسطينيين والحصار المفروض على قطاع غزة وازدياد العنف والاستخدام العشوائي وغير المتناسب للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني.

ونعرب عن قلقنا إزاء قرار إسرائيل عدم تجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاقيات أوسلو الثانية والقانون الدولي.

وندعو مجلس الأمن مجدداً إلى المطالبة بوضع حد فوري لاحتلال الأراضي الفلسطينية ولسياسات إسرائيل العدوانية وممارساتها الاستيطانية، وفقاً للقرارات المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، ولا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ومن غير المقبول عدم قيام مجلس الأمن حتى بإدانة تصعيد أعمال العنف أو الأحداث المأساوية التي وقعت في قطاع غزة منذ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨. وتتسبب العراقيل المتكررة التي تضعها الولايات المتحدة، وهي متواطئة مع إسرائيل في الاحتلال

مسؤولين في المجالين الدبلوماسي والأمني وباحثين من البلدان ذات الصلة في الشرق الأوسط وخارجه.

وفي اجتماعاته مع الضيوف الأجانب، تحدث عضو مجلس الدولة ووزير الخارجية وانغ يي بالتفصيل عن الاقتراح الصيني الخاص بالقضايا الأمنية في الشرق الأوسط من خلال تقديم الاقتراحات التالية: أولاً، مواصلة الالتزام بتسوية سياسية تمضي في الاتجاه الصحيح، ثانياً، الدفاع عن المبادئ الأساسية للإنصاف والعدالة؛ ثالثاً، الاستفادة من الدور الرئيسي للأمم المتحدة؛ ورابعاً، إرساء علاقات تواقم في المنطقة والمجتمع الدولي. وتوصل المشاركون إلى توافق واسع في الآراء لتحقيق هذه الغاية.

وقد قام المبعوث الخاص للحكومة الصينية المعني بقضية الشرق الأوسط، السيد جاي جون، مؤخراً بزيارة بلدان المنطقة، وهو على اتصال وثيق بالأطراف المعنية. ودعا جميع الأطراف إلى الالتزام بالقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، ومواصلة الالتزام بالحوار والتشاور وإيجاد حل يتماشى مع واقع الشرق الأوسط ويمكن أن يراعي مصالح جميع الأطراف.

وفي حين أن العدالة قد تتأخر، فإنها ستأتي. وستواصل الصين بذل قصارى جهدها لصون الإنصاف والعدالة والحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين، وستظل من بناء السلام والمدافعين عن الاستقرار والمساهمين في التنمية في الشرق الأوسط.

السيد ريفيرو روساريو (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإشادة لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، السفير شيخ نيانغ، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال اللجنة خلال عام ٢٠١٩. ونود أيضاً أن ننوه بالتقريرين المفيدتين اللذين قدمهما الأمين العام (انظر A/74/272 و A/74/333)، واللذين يقدمان معلومات هامة عن المسائل قيد النظر. وسأولى اهتماماً خاصاً للبند ٣٥ من جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين"، وكذلك البند ٣٤ من جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط".

كما نرفض ما يسمى بصفقة القرن التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة الحالية والتي تتجاهل إقامة دولة فلسطينية وحل الدولتين، وهو ما كان يحظى بدعم تاريخي من الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من الجهات الدولية الفاعلة. ونكرر مرة أخرى مطالبتنا باحترام تعددية الأطراف ووضع حد للمعايير المزدوجة والتدخل في الشؤون الداخلية والعدوان الأجنبي والاتجار غير المشروع بالأسلحة ورعاية الجماعات الإرهابية في المنطقة.

ونكرر إدانتنا بأشد العبارات لقرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالجزولان السوري المحتل أرضاً إسرائيلية، وهو ما يشكل انتهاكاً خطيراً وصارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما القرار ٤٩٧ (١٩٨١).

ويمكن أن تؤدي تلك المناورة التي امت بها واشنطن، والتي تنتهك المصالح المشروعة للشعب السوري والدول العربية والإسلامية، إلى عواقب وخيمة تؤثر على الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط وتزيد من حدة التوترات في تلك المنطقة المضطربة. وسنواصل دعم مطالب حكومة الجمهورية العربية السورية باستعادة مرتفعات الجولان، كما ندعو إسرائيل مرة أخرى إلى الانسحاب الكامل وغير المشروط من الجولان السوري المحتل وجميع الأراضي العربية المحتلة.

ونعرب عن إدانتنا الشديدة لتطبيق التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التعسفية والظالمة الجديدة التي أعلنتها حكومة الولايات المتحدة ضد جمهورية إيران الإسلامية. وكذلك فإن انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي، وتشديد الجزاءات الأحادية الجانب، والتهديد العسكري ضد جمهورية إيران الإسلامية، هي عوامل تؤدي إلى تزايد عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وندين

والعدوان، في النيل من مصداقية هذه الهيئة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل صامتاً. ويجب صون السلام والأمن الدوليين والمطالبة بامتثال إسرائيل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، ولجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ونؤكد من جديد دعمنا الثابت للحل الشامل والعاقل والدائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني الذي يسمح للشعب الفلسطيني بممارسة حق تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة وذات سيادة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، ويكفل حق عودة اللاجئين.

ونعرب لحكومة وشعب فلسطين عن تضامننا ودعمنا الثابتين لانضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة كعضو كامل العضوية. ونؤيد الدعوة التي وجهها مرة أخرى رئيس دولة فلسطين لعقد مؤتمر دولي للسلام.

ونرفض الإجراء الأحادي الجانب الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإنشاء بعثتها الدبلوماسية في تلك المدينة، متجاهلة وضعها التاريخي. وندين سحب الدعم المالي المقدم إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وكذلك جميع التدابير الأحادية الجانب الرامية إلى تقويض حل الدولتين، وهو الحل الوحيد الواقعي والقابل للتطبيق للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

ولا يسعنا إلا الإعراب عن دهشتنا إزاء آخر بيان أدلى به وزير خارجية الولايات المتحدة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر بأن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لا تنتهك القانون الدولي. وترفض كوبا هذه البيانات التي تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات التي اتخذتها المنظمة، بما في ذلك مجلس الأمن، من بين هيئات أخرى.

وعليه أود أن أؤكد على المسائل التالية. أولاً، تعرب دولة الامارات عن قلقها إزاء مواصلة الاحتلال الإسرائيلي ممارساته غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك استمراره في بناء وتوسيع المستوطنات وهدم الممتلكات الفلسطينية ومصادرة الأراضي وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة في مدينة القدس وتهديده حياة المدنيين واستمرار الحصار الجائر على غزة. ولا شك في أن هذه الانتهاكات، وفي مقدمتها بناء المستوطنات، تتناقض مع القانون الدولي وتتسبب في عرقلة جهود السلام وتقويض حل الدولتين، فضلاً عن كونها عاملاً أساسياً تستغلها الجماعات المتطرفة والإرهابية في المنطقة لزعزعة الاستقرار ونشر العنف.

ويؤكد بلدي أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي مستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٩٤ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبخاصة القرار ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦. كما نشير هنا إلى القرار الصادر عن المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٩، والذي يدين السياسة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية بكافة مظاهرها.

ثانياً، لا بد من معالجة الأوضاع الإنسانية والاقتصادية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية ودعم القطاعات الحيوية فيها، خاصة في قطاع غزة الذي يعاني أوضاعاً إنسانية صعبة، أبرزها ارتفاع معدلات البطالة ونقص إمدادات الطاقة والمياه. ونؤكد هنا على أن دعم الشعب الفلسطيني هو جزء لا يتجزأ من التزامنا كمجتمع دولي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم تخلف أحد عن الركب.

ونشدد في هذا السياق على أهمية تمويل وكالة الأونروا التي تقدم خدمات حيوية لأكثر من خمسة ملايين ونصف مليون لاجئ فلسطيني، فضلاً عن أدائها دوراً أساسياً في بناء مستقبل أفضل للاجئين عبر برامجها التعليمية الهامة.

المهجمات التي شنت على المنشآت النفطيتين في المملكة العربية السعودية.

ونكرر دعوتنا إلى ممارسة السيطرة وضبط النفس لمنع عدم الاستقرار والنزاع في منطقة الشرق الأوسط. ونحث مجلس الأمن على الوفاء بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أود في البداية أن أعبر عن تقدير بلدي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وكل من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين في تسليط الضوء على معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق ومساندته في تحقيق تطلعاته المشروعة.

وتظل القضية الفلسطينية قضية العرب المركزية، فلا يمكن ترسيخ الاستقرار في المنطقة من دون التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للشعب الفلسطيني يمكنه من إعلان دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

وفي هذا السياق أود أن أكرر ما قاله صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الإمارات العربية المتحدة في رسالته التي وجهها إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع للشعب الفلسطيني وأقتبس:

”إننا، وإذ نحدد في هذا اليوم تضامننا وتآزرنا حكومة وشعباً مع تطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق في تقرير المصير ومساندتنا لكل الجهود والمساعدات الإقليمية والدولية المبذولة من أجل التخفيف من معاناته.“

يصادف هذا العام ذكرى مرور ٧١ عاما على معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق جراء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتبعاته. ولذا، فإن هذا العام يحتل أهمية خاصة للدعوة مجددا إلى حل القضية الفلسطينية وتحقيق السلام العادل والشامل من خلال تمكين الشعب الفلسطيني الشقيق من حقوقه غير القابلة للتصرف. ولقد أكد معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، وزير خارجية مملكة البحرين، في رسالته التي وجهها إلى اللجنة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني على موقف مملكة البحرين الثابت تجاه القضية الفلسطينية والتي أقتبس منها ما يلي:

”إننا إذ نحتفل باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، لنجدد موقف مملكة البحرين الثابت بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه، الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والتاريخية غير القابلة للتصرف، كغيره من شعوب العالم، في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، وفقا لحل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، مؤكداً أن إقامة السلام العادل والشامل في المنطقة يتطلب مواصلة وبذل المزيد من الجهد واضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته للتصدي للسياسات الإسرائيلية التي تتنافى مع القوانين والأعراف الدولية وتمس الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، ومن بينها تهجير الفلسطينيين ومصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات غير الشرعية وغيرها من الممارسات الخطيرة التي توجب تحركا دوليا سريعا وحاسما لوقفها.“

أشار تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتقرير الأمين العام (A/74/333)، المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“، إلى السياسات

وعليه سيواصل بلدي تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني انطلاقا من تضامننا معه وعدالة قضيته الوطنية، ومع القضايا الإنسانية حول العالم. وقد قدمت بلادي خلال الخمس سنوات الماضية أكثر من ٦٣٠ مليون دولار أمريكي لتمويل القطاعات الحيوية في فلسطين. كما تُعد بلادي من أكبر المانحين للأونروا حيث ساهمت بما مجموعه ١٠٠ مليون دولار أمريكي للوكالة خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

وأخيرا، أؤكد على أن التنمية الاقتصادية لوحدها لا تكفي لتحقيق سلام دائم، بل يتطلب ذلك خلق بيئة ملائمة لجهود السلام عبر وقف أي إجراءات غير قانونية واستفزازية تقوض حل الدولتين، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. كما يتعين علينا كمجتمع دولي تكثيف الجهود الرامية إلى كسر الجمود الحالي في عملية السلام في الشرق الأوسط وبدء مفاوضات ذات مصداقية من شأنها إنهاء هذا الصراع الذي طال أمده.

وأخيرا، لقد شكلت التطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية مصدر قلق لنا جميعا، فمنطقتنا قد أنهكتها الأزمات مما يحتم علينا أن نبذل كل ما يمكن من جهد لتجنب انبثاق أي مواجهة جديدة سيكون ضحيتها المدنيون الأبرياء، فضلا عن تقويضها للاستقرار الإقليمي. وفي هذا الصدد، نشكر جمهورية مصر العربية الشقيقة والأمم المتحدة ومبعوثها لما يبذلونه من جهود دؤوبة ومتواصلة للتهديئة.

السيد الرويعي (البحرين): يطيب لنا أن نتقدم بجزيل الشكر لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، سعادة السيد شيخ نياغ، الممثل الدائم للسنغال، ولكافة أعضاء اللجنة على تقريرهم (A/74/35) وعلى عملهم الدؤوب لتمكين الشعب الفلسطيني الشقيق من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف على غرار باقي شعوب العالم.

السيد إدريس (مصر): أود في البداية أن أعرب عن تقدير مصر لعقد هذه الجلسة في إطار مناقشة البند المعنون "قضية فلسطين" التي ما زالت تشكل القضية المحورية لدول منطقة الشرق الأوسط والتحدي الأساسي لتحقيق الاستقرار والسلم والأمن في المنطقة.

على الرغم من مرور أكثر من سبعة عقود على نكبة عام ١٩٤٨، وأكثر من خمسة عقود على احتلال إسرائيل للأراضي العربية في عام ١٩٦٧، فإن القضية الفلسطينية ما زالت تراوح مكانها دون أي حل في ظل غياب أفق واضح للتسوية السياسية في المنطقة، خاصة مع تقويض حل الدولتين وعدم التعامل بجدية مع أطروحات مبادرة السلام العربية. بل ويمكن القول إن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد شهدت تدهورا مطردا نتيجة العديد من الممارسات الإسرائيلية، مثل عمليات التوسع الاستيطاني عبر هدم المنازل وتدمير الممتلكات الفلسطينية ومصادرتها وإقامة وحدات استيطانية جديدة وعزل مدينة القدس عن محيطها العربي والإعلان عن خطة لإغلاق جميع منشآت وكالة أونروا في القدس الشرقية والاقترحات المتكررة للحرم الشريف، بالإضافة إلى استمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة.

ولا يمكن الحديث عن تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط دون حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية عبر إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، طبقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، خاصة قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). فالوضع القائم ليس خيارا قابلا للاستدامة بل سوف يؤدي إلى استمرار التوتر وتفاقم الصراع والمزيد من الضحايا.

وإلى أن تحين اللحظة التي ينال فيها الشعب الفلسطيني حقوقه كاملة، فإن مصر تعبر عن تقديرها للجهود التي تقوم

الإسرائيلية المخالفة لما جاء في قرارات مجلس الأمن، وأهمها القرارات ٢٣٣٤ (٢٠١٦) و ٢٤٢ (١٩٦٧) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، حيث استمرت أنشطة إسرائيل الاستيطانية بالاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات وإجبار الفلسطينيين على النزوح من أراضيهم ونقل المستوطنين إليها، خاصة في القدس الشرقية والضفة الغربية، وما تبعه من استغلال للموارد الطبيعية والممتلكات العائدة للفلسطينيين من دون أي مراعاة لحقوقهم الأساسية. كما يشير التقريران إلى المعاناة الإنسانية والاقتصادية الناجمة عن الحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة منذ ١٢ عاما. فلا يوجد أمام السكان المدنيين أي فرص للتنمية والحياة الكريمة، وحيث تقوض أزمة المياه والكهرباء إمكانية حصولهم على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، فضلا عن القتل المتعمد للفلسطينيين.

ولا يفوتنا في هذه المناسبة الإشادة بالجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (الأونروا) في توفير التعليم والخدمات الأساسية التي لطالما ساهمت في تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، مؤكداً على أهمية مواصلة دعم الوكالة لتضطلع بمهامها على أحسن وجه. وفي إطار مساعيها الرامية لتمكين الشعب الفلسطيني الشقيق من النمو والازدهار في المجالات كافة، استضافت مملكة البحرين، بالشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، في شهر حزيران/يونيه الماضي "ورشة السلام من أجل الازدهار" والتي تمثل جهدا نوعيا ومبادرة مهمة لتعزيز التنمية وتوفير حياة أفضل للشعب الفلسطيني على وجه الخصوص ولشعوب المنطقة كافة.

وختاما، تؤكد مملكة البحرين على أهمية تكاتف المجتمع الدولي ومواصلة بذل الجهود من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف والتمتع بها وعودة اللاجئين الفلسطينيين لوطنهم وتحقيق سلام عادل وشامل لينعم جميع من في المنطقة بالاستقرار.

التزامنا المشترك بإيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين وتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط. والاحتفال بذلك اليوم في واقع فرصة لتسليط الضوء على الحالة القاسية والمؤلمة التي يعاني منها الفلسطينيون نتيجة للانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوقهم التي يرتكبها النظام الإسرائيلي.

وبعد أكثر من سبعة عقود، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال انتهاك حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين الذين يعيشون تحت الاحتلال. ونتيجة لذلك، يُجرم الفلسطينيون من حقوقهم ويُطردون قسراً من ديارهم، كما يتعرضون للعنف والإرهاب والتخويف. وينكر النظام الإسرائيلي تماماً أي حق للفلسطينيين في تقرير المصير، تحت عنوان ما يسمى بالدولة القومية اليهودية، وتمشياً مع سياساته التمييزية والعنصرية. وعلاوة على ذلك، اتخذ النظام الإسرائيلي تدابير غير مسبوقة لتغيير التركيبة الديمغرافية للقدس الشريف بالقضاء على وجود المسيحيين والمسلمين الفلسطينيين في المدينة المقدسة.

وفي قطاع غزة، ما زال حوالي مليوني فلسطيني يعيشون في ظل الحصار الخانق، مما يجعل غزة أكبر سجن مفتوح غير صالح للسكن في العالم. وترقى هذه الحالة إلى مستوى العقاب الجماعي ضد جميع سكان غزة، بمن فيهم النساء والأطفال، مما يشكل جريمة حرب بموجب القانون الدولي. وفي غضون ذلك، تستمر بلا هوادة الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية والجولان السوري المحتل. وتشكل هذه الأنشطة انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة وهي جريمة حرب أيضا.

وقد حدثت جميع هذه الممارسات الوحشية واللاإنسانية وغير القانونية والمنهجية في الوقت الذي فشل فيه مجلس الأمن في الوفاء بمسؤوليته عن وضع حد لهذه المأساة، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. ويرجع هذا الفشل إلى سياسة الولايات المتحدة المتمثلة في دعم إسرائيل والتي شجعت بدورها النظام الإسرائيلي على مواصلة سياساته

بها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من أجل دعم الشعب الفلسطيني عبر التوعية بقضيته العادلة. وتتطلع مصر لاستمرار تلك الجهود من أجل التأكيد على استمرار دعم المجتمع الدولي للقضية الفلسطينية بالإضافة إلى التأكيد على التزام المجتمع الدولي بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، خاصة بمبادئ عدم جواز ضم الأراضي بالقوة وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. كما تثمن مصر جهود الأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء السكرتارية على دعمهم المتواصل لأعمال اللجنة.

إن مصر التي قادت وقدمت نموذجا للسلام، كانت تأمل أن يعم المنطقة، وستواصل جهودها من أجل ذلك، وتأسف لما آلت إليه الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط من سلام غائب وتهديد حقيقي للحاضر والمستقبل. وفي ضوء ما تقدم تعرب مصر عن تأييدها لمشاريع القرارات المقدمة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين" (A/74/L.14 و A/74/L.15 و A/74/L.16 و A/74/L.17). وتدعو كافة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة إلى تأييدها من أجل دعم الشعب الفلسطيني في أن ينال حريته وحقه في تقرير المصير.

وتتطلع مصر، وأثق بأنه تطلع مشترك، إلى تحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط عبر إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، من أجل أن تنعم دول وشعوب المنطقة بالأمن والاستقرار والسلام بعد أن عانت لعقود طويلة من التوتر والنزاعات. ونأمل ألا تطول هذه المعاناة لعقود طويلة قادمة.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): نحن نقدر حق التقدير العمل الذي تقوم به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ودورها البارز في تعزيز قضية فلسطين. كما أقدر عمل شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة.

وفي الأسبوع الماضي، وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر A/AC.183/PV.398)، جددنا جميعا

الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين ذات السيادة والقابلة للبقاء وعاصمتها القدس. وفي الختام، أكرر دعم حكومة بلدي الكامل والثابت للشعب الفلسطيني في مقاومته المشروعة والقانونية للاحتلال والعدوان، وفي سعيه العادل إلى ممارسة حقه في تقرير المصير.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تأتي مناقشة اليوم في وقت حرج بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط وقابلية تطبيق حل الدولتين. وبعد مرور ما يقارب ثلاث سنوات على اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، استمر تدهور الوضع على أرض الواقع. واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية؛ وتسارع النشاط الاستيطاني؛ ولا يزال الحصار المفروض على غزة قائماً. وتقوض هذه الأعمال آفاق تحقيق السلام وحل الدولتين، ويزيد التهديد المستمر بالعنف والتطرف والإرهاب والتحرّيز من تقويض تلك الآفاق، فضلاً عن عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بالمصالحة بين الفلسطينيين.

وإزاء هذه الخلفية، تؤكد أيرلندا من جديد استعدادها للعمل مع جميع الأطراف من أجل استئناف مفاوضات مجدية لحل جميع مسائل الوضع النهائي وتحقيق سلام عادل ودائم. وكان اجتماع الوزراء الأوروبيين والعرب الذي عقده نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية أيرلندا، السيد سيمون كوفيني، في دبلن في شباط/فبراير دليلاً على هذا الالتزام. ويزور الوزير كوفيني حالياً إسرائيل وفلسطين، وهي الزيارة الرابعة التي يقوم بها كوزير للخارجية. وسيعقد خلال زيارته اجتماعات مع كبار القادة السياسيين الإسرائيليين والفلسطينيين ومسؤولي الأمم المتحدة. وسيزور غزة، بما في ذلك لعقد اجتماع مع رئيس سلطة المياه الفلسطينية الوزير مازن غنيم، لمناقشة استثمارات أيرلندا، مع شركاء أوروبيين آخرين، في مجال الطاقة الشمسية لتشغيل محطة لمياه الصرف في شمال غزة. كما سيزور مدرسة للبنات تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في

غير القانونية وممارساته القاسية ضد الفلسطينيين في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فإن سياسة الولايات المتحدة غير المسؤولة والأحادية الجانب المتمثلة في نقل سفارتها إلى القدس الشريف، فضلاً عن قرارها الأخير بشأن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية التي نرفضها وندينها بشدة، هي حالات واضحة لانتهاكات صارخة للقانون الدولي. ويجب مساءلة الولايات المتحدة عن هذه الأعمال غير المبررة وغير المسؤولة. وبالمثل، ندين بشدة قرار الولايات المتحدة غير القانوني بتأييد ضم الجولان السوري المحتل إلى إسرائيل. فالجولان جزء لا يتجزأ من الأراضي السورية وسيظل كذلك. وتشكل جميع التدابير التي تتخذها السلطة القائمة بالاحتلال في الجولان انتهاكاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة واتفاقية جنيف الرابعة، مما يجعلها لاغية وباطلة.

وما تزال قضية فلسطين الأزمنة الأطول في عصرنا، ولم تُسوّ بسبب عدم كفاءة تطبيق المبادئ الذهبية للعدالة والقانون الدولي المتعلقة بالأزمة، على النحو المنصوص عليه في المادة الأولى من الميثاق. وفي الواقع، أن عدم امتثال السلطة القائمة بالاحتلال للقانون الدولي والأنظمة الدولية ذات الصلة قد حال دون تمكّن المجتمع الدولي من إيجاد حل عادل للأزمة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً موقفنا المبدئي بأنه لا يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط من خلال تعزيز سياسة تمييزية وانتقائية لدعم النظام الإسرائيلي بالتزامن مع إدانة النضال المشروع للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال. ويستحيل إنهاء سبعة عقود من النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وإقامة سلام دائم إلا بحل المشكلة الفلسطينية من خلال إنهاء الاحتلال وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وضمان حق

الأطراف بحسن نية، هنا وفي أماكن أخرى، بهدف النهوض بتسوية سلمية للنزاع.

ونعتقد أنه لا يزال من الممكن التوصل إلى السلام على أساس حل الدولتين إذا تم اتخاذ خطوات موثوقة. وفي نهاية المطاف، فإن عدم تنفيذ القانون الدولي هو التحدي الحقيقي لتحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. وندعو جميع الدول إلى الوفاء بمسؤولياتها والتزاماتها في هذا الصدد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة.

وسنواصل المناقشة بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة. وأود أن أبلغ الأعضاء بأن النظر في مشاريع القرارات A/74/L.14 و A/74/L.15 و A/74/L.16 و A/74/L.17 سيتم عقب احتتام المناقشة بشأن البند ٣٤ من جدول الأعمال بعد ظهر اليوم.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): إن النظر في البند ١٢٨ من جدول الأعمال المعنون "التحقيق في الظروف والملازمات المؤدية إلى الوفاة المأساوية لداغ همرشولد ومرافقيه"، الذي كان من المقرر النظر فيه يوم الاثنين ٩ كانون الأول/ديسمبر، سيجري النظر فيه الآن يوم الخميس ١٢ كانون الأول/ديسمبر بوصفه البند الثاني من بنود جدول الأعمال.

وقد أرجى النظر في البند ٣٧ من جدول الأعمال المعنون "الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان"، الذي كان من المقرر تناوله يوم الاثنين ١٦ كانون الأول/ديسمبر، إلى موعد لاحق سيعلن عنه.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

الشرق الأدنى. كما يعتزم الوزير كوفيني الإعلان عن تقديم أيرلندا المزيد من الدعم لقطاع التعليم الفلسطيني. وسوف يستغل الوزير زيارته لمناقشة الكيفية التي يمكن بها لأيرلندا أن تدعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للنزاع على أساس حل الدولتين، ولكي يعرب بوضوح وحزم عن قلق أيرلندا إزاء آثار الاحتلال، بما في ذلك ما يتعلق بالنشاط الاستيطاني والحصار المفروض على غزة. وتعكس زيارته الأهمية التي توليها أيرلندا لعملية السلام في الشرق الأوسط والأولوية القصوى التي تواصل حكومتنا وشعبنا إيلاءها لهذه المسألة.

وإننا نواصل الدعوة إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض لإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإتخاذ جميع المطالبات وتحقيق تطلعات الطرفين، بما في ذلك الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية وتطلعات الفلسطينيين لإقامة الدولة وتحقيق السيادة على أساس القانون الدولي والمعايير المتفق عليها دولياً وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويتماشى ذلك مع موقف الاتحاد الأوروبي الثابت والموحد، على النحو المبين بالتفصيل في مناسبات عديدة، وقرار الجمعية العامة ٨٩/٧٣ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بشأن تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وتفخر أيرلندا بتقديم ذلك القرار، الذي أيدته الجمعية بأغلبية ساحقة.

وأخيراً، فيما يتعلق بمشاريع القرارات المعروضة علينا اليوم (A/74/L.14 و A/74/L.15 و A/74/L.16 و A/74/L.17)، نود أن نشكر البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين على عملها بشأن تنظيم مشاريع القرارات في إطار بند جدول الأعمال "قضية فلسطين". ونتطلع إلى تعليل التصويت الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. كما نتطلع إلى استمرار مشاركة جميع